

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 70

الثلاثاء، 16 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي (هنغاريا)

وقبل أن نبدأ المناقشة، التي تركز على منطقة وسط آسيا، نرى ضرورة توجيه انتباه الجمعية إلى الخلفية التاريخية للإجراءات التي نتخذها والمنظور العالمي لها. فعلى مدار سنوات عديدة حتى الآن، ربطت البشرية بين الأمم المتحدة وإنشاء آلية يُعول عليها لضمان الأمن ووضع الأساس لبناء عالم يركز على الاحترام المتبادل والثقة والتسوية السلمية لأي نزاعات ناشئة استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، وكما كان الحال من قبل، نلاحظ بأسف أهمية كلمات الأمين العام كوفي عنان، الذي قال إن ثقافتنا وممارساتنا السياسية والتنظيمية لا تزال موجهة بدرجة أكبر نحو الاستجابة، وليس الوقاية. ويفتح مفهوم إنشاء منطقة سلام دولية لنا مجالا واسعا لتنفيذ ما قاله الأمين العام، ولا سيما توفير ضمانات أمنية طويلة الأجل باستخدام آليات وقائية وتشكيل جزيرة من الاستقرار الجيوسياسي، على نحو ما تحدده الوثائق القانونية المتعددة الأطراف.

ويسرني أن أشدد على أنه بفضل جهود عدد من البلدان، لم تبق منظمنا ساكنة عندما يتعلق الأمر بتشكيل جزر السلام والأمن هذه. فعلى مدى العقود القليلة الماضية، داخل الأمم المتحدة وخارجها على

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيردييف (تركمانستان).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند 61 من جدول الأعمال

منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا

السيدة أتايفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): في 28 تموز/يوليه 2022، اتخذت الجمعية العامة القرار 76/299، وهو قرار تاريخي بالنسبة لوسط آسيا. فقد أعلن ذلك القرار منطقتنا منطقة سلام وثقة وتعاون. ونعرب عن خالص امتناننا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييدها الإجماعي لقرار تركمانستان. ونشكر بصفة خاصة المشاركين في تقديم هذه الوثيقة الهامة.

واليوم، نتخذ الخطوة التالية البالغة الأهمية نحو تشكيل وترسيخ مفهوم منطقة السلام في وسط آسيا. وقيامنا بذلك، فإننا نجري أول مناقشة بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة. والهدف من ذلك هو نقل رسالة إلى المجتمع الدولي تؤكد التزامنا بالحفاظ على الاستقرار والأمن في منطقة ذات أهمية استراتيجية من الكوكب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (RoomAB-0601، Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



لا يتجزأ من النظام المعاصر للعلاقات الدولية. وحدد بلدنا مبادئ أساسية للحفاظ على السلام والتنمية المستدامة في المنطقة، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع دول وسط آسيا. وجاء ذلك في صورة القرار 76/299، الذي ينص على أن أراضي دول وسط آسيا ستكتسب مركزاً قانونياً دولياً بوصفها منطقة سلام وتعاون وثقة.

واستراتيجياً للمستقبل، أشدد على أن الامتداد الطبيعي والمنطقي لاستحداث وإقامة منطقة سلام في وسط آسيا كظاهرة قانونية يتمثل في اتخاذ قرارات على أعلى مستويات الدول في إطار الآلية القائمة للتعاون بين دول وسط آسيا، وتحديدًا في الاجتماعات التشاورية لرؤساء دول المنطقة. وعُقد آخر اجتماع من هذا القبيل في 21 تموز/يوليه 2022 في قيرغيزستان. وفي أيلول/سبتمبر 2006، وقعت خمس دول في وسط آسيا اتفاقاً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وإلى جانب الضمانات المقدمة من الدول النووية، كرس ذلك الاتفاق مركز المنطقة باعتبار بلدانها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، وقد كان أيضاً من أهم الخطوات على طريق تعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي.

وكانت تلك القرارات استمراراً لمنطقياً لنهج بلدنا الحازم في العلاقات الدولية للانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الإنذار المبكر. وينفذ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومقره عشق آباد، تركمانستان، التطبيق العملي لذلك النهج بنجاح منذ كانون الأول/ديسمبر 2007. ويسعى مركزنا الإقليمي اليوم إلى استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية، مقدماً في نفس الوقت إسهاماً قيماً في تعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا وفي توطيد جهودنا المشتركة لضمان خطتنا لحفظ السلام.

وتتسم عملية التكامل وتحسين الثقة في منطقتنا بنهج نظامي ومتسق يعزز كل عام بإنشاء المؤسسات الحاسمة الأهمية اللازمة لإقامة وتطوير حوار إقليمي متعدد الجوانب. ومن الأمثلة البارزة على ذلك منتدى حوار القيادات النسائية في وسط آسيا، الذي أنشئ في عام 2020 وأثبت فعاليته. وهو أول منبر من نوعه في المنطقة

حد سواء، كان هناك عدد من المبادرات التي نُفذت لإنشاء مناطق للسلام والتعاون في مختلف أنحاء العالم.

وعلى وجه التحديد، اعتمدت إعلانات سياسية متعددة الأطراف ووثائق قانونية دولية أخرى. وقد أوجدت تلك الإعلانات والوثائق مناطق سلام. وحدث ذلك في مناطق مثل البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق آسيا والمحيط الهندي وجنوب المحيط الأطلسي وجنوب المحيط الهادئ أيضاً. ونحن مدعوون، في مناقشة الجمعية العامة هذه، إلى تذكير المجتمع الدولي بأن مناطق السلام يمكن، بل وينبغي، أن يُنظر إليها باعتبارها أدوات لتعزيز وتقوية الاستقرار في المناطق الرئيسية للأمن العالمي. وهذه المناطق هي جزء لا يتجزأ من مجموعة الأدوات الكاملة لضمان وضع خطة وقائية والعمل مبكراً لمنع أي وجود عسكري من الازدياد في تلك المناطق. وسيكفل ذلك انتقاء أي ظروف مواتية لنشوب نزاعات وعدم تطورها إلى نزاعات خطيرة، ناهيك عن تصعيدها.

وفي هذا الصدد، اتخذت خطوات كبيرة لضمان الاعتراف الدولي في سياق بلورة مفهوم قانوني لمناطق السلام. ومن هذه الخطوات الهامة القرار 11/41، المتخذ في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1986، والذي أنشأ منطقة سلام وتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. وتمثلت خطوة أخرى في اتخاذ القرار 2832 (د-26) في 16 كانون الأول/ديسمبر 1971، الذي أنشأ منطقة من هذا القبيل في المحيط الهندي. وفي هذا الصدد، تواصل دول وسط آسيا تنفيذ النهج والأفكار التي صاغها أصدقاؤنا في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا ونفذوها عملياً.

إن وسط آسيا، من الناحية التاريخية، هي منطقة تتركز فيها المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية للأطراف الدولية الرئيسية. ودول منطقتنا هي بلدان شقيقة - أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وبلدنا، تركمانستان - نالت استقلالها في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً نحو صياغة كيان دولنا وتعزيز اقتصاداتنا الوطنية وتحسين الظروف المعيشية لسكاننا.

ولهذا السبب، اتخذ رئيس تركمانستان في عام 2022 هذه المبادرة بغية تأكيد أهمية تعزيز الاستقرار في وسط آسيا كجزء أساسي

للغاز من تركمانستان عبر أوزبكستان وكازاخستان إلى الصين. ونعمل مع الشركاء لزيادة إمدادات الطاقة من وسط آسيا إلى أوروبا ولتعزيز بنيتنا للنقل العابر. وعلاوة على ذلك، تعمل تركمانستان اليوم بنشاط بغية تنفيذ مشروع خط أنابيب للغاز من تركمانستان عبر أفغانستان وباكستان إلى الهند.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية مشاركة أفغانستان في تلك المشاريع وغيرها من المشاريع الأخرى المتعددة الأطراف. فذلك عامل رئيسي في إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع الأفغانيين، وفي نهاية المطاف، تحقيق السلام والوئام المستدامين في البلد. وبلدان وسط آسيا، بوصفها جيرانا لأفغانستان تربطهم بالبلد روابط تاريخية، شركاء رئيسيون في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الاستقرار في ذلك البلد وإرساء الأساس لتحقيق السلام الشامل من خلال الحوار والإسهام في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وتزويد أفغانستان بالمساعدة الاقتصادية والإنسانية، لنشكل بذلك منطقة سلام قوية وموثوقة. فالثقة والتعاون في وسط آسيا هما مفتاح التغلب على عدد من النزاعات الجيوسياسية المعقدة في تلك المناطق المجاورة، التي لم يتمكن المجتمع الدولي من التغلب عليها لسنوات عديدة.

أخيرا، فإن وسط آسيا، بوصفها مهدا للحضارة العالمية، تشكل حيزا ثقافيا موحدًا من خلال نظام للتعاون المتكامل بين المجتمعات الثقافية في بلداننا، فضلا عن تعزيز الإرث الروحي والتاريخي لشعوبنا والإنجازات الأدبية والفنية لعصرنا. وقد أعدت تركمانستان، بالاشتراك مع بلدان وسط آسيا، ورقة مفاهيمية وبيانات أساسية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة بمناسبة مناقشة الجمعية العامة هذه. ونعرب عن صادق امتناننا واحترامنا للوفود التي استجابت لدعوتنا للمشاركة في هذه المناقشة، التي يتمثل هدفها الرئيسي في إتاحة فرصة للدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن صون السلام وتعزيز الأمن في وسط آسيا وخارجها؛ والتشديد على أهمية إنشاء منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا من أجل إقامة نظام دولي أكثر استقرارا، استنادا إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ وإعادة تأكيد الحاجة إلى تطوير وتعزيز

ويهدف إلى زيادة المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة في العلاقات بين الدول. ونلاحظ بارتياح إقامة اتصالات بين تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا وكيانات رئيسية في الأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة. ونشير أيضا إلى أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، حيث يتعلم الشباب أدوات الإنذار المبكر والوقاية. وقد أنشأ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا الأكاديمية التي تشكل حاليا الأساس لإقامة حوار إقليمي دائم من أجل السلام بين شباب وسط آسيا.

يرتبط الجفاف على السلام ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الاقتصاد والتجارة والروابط الثقافية والإنسانية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

واستنادا إلى قاعدة موارد قوية ومزايا جغرافية، طورت بلدان وسط آسيا في فترة تاريخية قصيرة نسبيا كفاءات اقتصادية مشتركة وأقامت تعاونًا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء، في مجالات الطاقة والنقل واللوجستيات والاتصالات، وبذلك شكلت ممرات للتجارة والتكامل الاقتصادي من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. واليوم، لدينا هدف طموح ولكنه واقعي يتمثل في تحويل وسط آسيا إلى جزء لا يتجزأ من "طريق الحرير" الجديد. وحجر الزاوية في تلك الجهود هو النقل واللوجستيات والهياكل الأساسية الحديثة التي تتشكل حاليا في منطقتنا، والتي تكفل الربط بين نظم النقل في وسط آسيا وأوروبا والشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى وجه الخصوص، نعمل بسرعة لتنفيذ مشاريع لضمان النقل عبر الطرق من وسط آسيا إلى بحر قزوين والبحر الأسود، ومن وسط آسيا إلى الخليج الفارسي.

وتوفر منطقة وسط آسيا، بإمكاناتها الهائلة في مجال موارد الطاقة، بنية تحتية يُعول عليها في قلب القارة الأوروبية الآسيوية وتكفل إمدادات الطاقة ونقلها إلى أكبر أسواق العالم بصورة مستقرة. وقد نفذنا بالفعل بصورة مشتركة مشروعا كبيرا للطاقة - خط أنابيب

وترى كازاخستان في أفغانستان مستقبلاً دولة مستقلة ومحيدة وموحدة ومزدهرة حقاً، تعيش في سلام مع جيرانها. وعليه، فإننا ندعم العملية الصعبة لبناء الدولة في ذلك البلد، بما في ذلك بتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة.

إن كازاخستان، باعتبارها سابع أكبر منتج للحبوب في العالم، ملتزمة باستخدام إمكاناتها الزراعية للتغلب على انعدام الأمن الغذائي العالمي في المنطقة وخارجها.

لقد عانى بلدي معاناة هائلة من تجارب الأسلحة النووية. ونفهم بوضوح شديد خطر تصاعد التوترات بين الدول النووية. ولهذا السبب، يظل نزع السلاح النووي جزءاً أساسياً من سياسة كازاخستان الخارجية. وسنكافح باستمرار من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وكان إغلاق موقع التجارب النووية في سيميپالاتينسك في عام 1991 بمثابة الشرارة التي أطلقت عملية لإغلاق مواقع التجارب الأخرى في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2006، أنشأت بلدان المنطقة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت كازاخستان من أوائل الأطراف التي وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية. وعلى خلفية التهديد البيولوجي الوجودي الذي تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، شرعنا في إنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية، تكون مسؤولة أمام الأمم المتحدة. وقد بدأت بالفعل عملية تشاورية. ونحث المجتمع الدولي على الانضمام إلى هذه العملية.

إن كازاخستان مؤيد قوي للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وبدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، نعكف على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا.

وتعتبر كازاخستان حفظ السلام عنصراً هاماً في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي. وابتداءً من عام 2014، خدم أكثر من 600 جندي ومراقب عسكري من كازاخستان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية وكوت ديفوار ولبنان ومالي وجمهورية أفريقيا

مناطق سلام معترف بها دولياً في مختلف أنحاء العالم، حسبما جاء في قرارات الجمعية العامة. ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة ومفيدة.

في الختام، يتوقف نجاح بلدان وسط آسيا في صون سلام مستقر ودائم في المنطقة وزيادة تطويره على دعم المجتمع الدولي وعلى إرادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان مستقبل تنعم فيه الأجيال المقبلة بالسلام والأمن. وندعو جميع البلدان إلى العمل معاً لإنشاء منطقة مستدامة للسلام والثقة والتعاون في وسط آسيا، وضمان احترام الوحدة الوطنية لجميع دول المنطقة وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية في امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة.

السيد رحمتولين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع الدول الأعضاء على تأييدها بالإجماع للقرار 299/76، المعنون "منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا".

تنظر كازاخستان إلى وسط آسيا باعتبارها مصدر التوجيه الاستراتيجي الرئيسي لسياستها الخارجية. وبالتعاون مع شركائنا في وسط آسيا، نحن ملتزمون بتعزيز التفاعل السياسي وتمتين الروابط الاقتصادية لدفع منطقتنا إلى الأمام. ونحن نتعاشق بسلام في إطار من حسن الجوار وننوع تعاوننا على أساس تاريخنا المشترك الممتد لقرون وخلفيتنا الاقتصادية ورأس المال البشري والمزايا والتحديات المشتركة.

ونظراً لوقوع منطقتنا على مفترق الطرق بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، فإننا نعالج معاً جدول الأعمال الإقليمي الملح الذي يشمل تغير المناخ وبحر آرال وإدارة المياه العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب والتطرف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعديد من القضايا الأخرى. ولتنسيق جهودنا الوطنية المشتركة وجهود الأمم المتحدة، نعتزم إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة لوسط آسيا وأفغانستان في ألماني، كازاخستان. وسيعمل المركز على تبسيط التنسيق والإدارة بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والإقليمي لتحويل وسط آسيا إلى منطقة سلام وأمن وتنمية مستدامة، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على أفغانستان، والتي تشهد الحاجة إليها في الأوقات الراهنة الصعبة.

وأود أن أشير إلى أن القرار 299/76، المعنون "منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا"، يؤكد وجود صلة واضحة بين تعزيز السلام والثقة والتعاون في المنطقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي يمكن اعتبارها شعار جميع أنشطة المؤتمر. ويركز المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا بشدة على وسط آسيا، وبالتالي تستفيد المنطقة أيما استفادة من الولاية الشاملة للمنظمة وأهدافها، والتي تتلاقى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الجديدة للسلام وجميع العمليات والسياسات العالمية الأخرى التي حددها المجتمع الدولي.

تواجه منطقة وسط آسيا، شأنها شأن بقية العالم، تحديات قائمة وجديدة وناشئة لم يسبق لها مثيل. ويضم منتدانا 28 دولة، فضلا عن ثمانية مراقبين. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن محيط المنطقة برمته تحده حصرا دول أعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا والتي نتفاعل معها تفاعلا وثيقا. ويشكل المؤتمر أيضا منبرا لجهود منطقة وسط آسيا الرامية إلى التواصل مع أجزاء أخرى من القارة الآسيوية، ولا سيما المناطق دون الإقليمية المجاورة لها. وستستفيد منطقة وسط آسيا كثيرا من حافظات المؤتمر المتعددة الأوجه والأبعاد. وتتمثل إحدى الأولويات المهمة للمؤتمر في تعزيز إمكانية الاتصال الإلكتروني بهدف تسريع النمو والتنمية الإقليميين.

وفي ملاحظاته خلال مؤتمر القمة السادس للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اقترح رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف فكرة إنشاء مجلس في إطار المؤتمر يعنى بالربط الإلكتروني المستدام. وتشكل الطرق المريحة والتي يسهل الوصول إليها لنقل البضائع عاملا مهما في النمو المستدام لاقتصاداتنا. ومن المهم أيضا معالجة ملفات إدارة المياه والحد من الفقر وانعدام أمن الغذاء وأمن الطاقة، فضلا عن تدفقات الهجرة غير القانونية والإرهاب والتطرف والجرائم العابرة للحدود. وفي عصر التسارع السريع لتكنولوجيات المعلومات الرقمية والاتصالات، تتخذ منطقتنا تدابير أمنية أكبر لمواجهة الأثر السلبي المحتمل لهذه التطورات.

الوسطى. ويُستخدم مركز كازاخستان للتدريب على حفظ السلام في مختلف دورات الأمم المتحدة لحفظ السلام للمشاركين المحليين والدوليين. وسيوصل بلدي النهوض بالتعاون الإقليمي على صعيد تمكين المرأة والشباب، بما في ذلك من خلال تقديم دعم مالي للبرنامج الإقليمي لوسط آسيا في أفغانستان والذي يركز على تعليم الطلاب الأفغان، مع التركيز على الفتيات، بدعم من الاتحاد الأوروبي. كما ننفذ "مبادرة تسليط الضوء" التي تقودها الأمم المتحدة و "منتدى جيل المساواة" ونرأس "تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا" في عام 2023.

إن كازاخستان موطن لأكثر من 120 قومية ومجموعة عرقية. وهي تستثمر بشكل كبير في تعزيز حرية الدين والاحترام المتبادل والإدماج والتماسك الاجتماعي. ويستند نموذجنا الوطني للوفاء بين الأعراق والأديان إلى مبادئ الوحدة والتنوع. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أبرز المؤتمر السابع لزعماء الأديان العالمية والتقليدية مرة أخرى أهمية التسامح الديني والحوار والوساطة. ونحن على استعداد لبناء الجسور وتوفير منابر للحوار عند الحاجة.

في الختام، أود أن أشدد على أن وسط آسيا أصبحت بالفعل منطقة تتيح فرصا هائلة للتعاون الدولي. ومع تزايد أهمية وسط آسيا إقليميا وعالميا، توفر صيغة "5 بلدان+1" فرصا جديدة لتوسيع التعاون مع شركائنا. وستواصل كازاخستان، بوصفها أكبر اقتصاد في وسط آسيا، الإسهام في التنمية الإقليمية والعالمية وفي إقامة الجسور بين البلدان والثقافات والشعوب.

اسمحوا لي الآن أن أواصل الحديث بصفتي ممثل رئاسة كازاخستان للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا.

بالنيابة عن رئاسة كازاخستان للمؤتمر، يشرفني عظيم الشرف أن أخطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بغية إبراز أهمية وسط آسيا بوصفها منطقة دينامية وهامة تشهد نموا في السياق العالمي. منذ اليوم الأول لإنشائه، اعتبر المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا اتخاذ تدابير لبناء الثقة والسلام والحوار الأساس الرئيسي للتعاون الواسع النطاق الذي يهدف بدوره إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للقارة الآسيوية الشاسعة.

عن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقيم العالمية للسلام والأمن الدوليين. ومن الأمور ذات الأهمية الفريدة المركز الذي اكتسبته المنطقة، لا بوصفها منطقة سلام وتعاون فحسب، بل أيضا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية - وهو جهد مدرج في إيديولوجية السلم والأمن التي أدت إلى قيام الأمم المتحدة نفسها، فضلا عن مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تنتمي إليها دول منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

واستنادا إلى تجربة بلدان جنوب المحيط الأطلسي، تشيد الأرجنتين بمبادرة إقامة منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا. والسعي إلى تعزيز السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا ومناطق أخرى يكتسي اليوم أهمية أكثر من أي وقت مضى. ولدى بلدان وسط آسيا إمكانيات هائلة للتعاون والتنمية. وسيتوقف نجاح المبادرة على العمل المشترك للدول الأعضاء في المنطقة وتصميمها، فضلا عن دعم المجتمع الدولي. ومناقشة اليوم دليل على ذلك الالتزام وعلامة واعدة لتوطيد تلك المبادرة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد باكستان مرة أخرى تركمانستان على المبادرة التاريخية التي أدت إلى اتخاذ القرار 299/76 في العام الماضي، بإعلان آسيا الوسطى منطقة سلام. ونرحب بهذه المناقشة الهامة للنظر في اتخاذ خطوات لتوطيد منطقة السلام.

وفي عالم انتشرت فيه الصراعات والتوترات في عدة مناطق، يمكن أن يكون إنشاء مناطق سلام في أجزاء حاسمة من العالم أداة حيوية للاستقرار وسبيلا للتعاون الإقليمي والأقاليمي. وقد بذلت باكستان جهودا دؤوبة لتعزيز السلام والتعاون في منطقتها والمناطق المتاخمة. ودعت باكستان بنشاط إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا لأكثر من عقدين. ولكن التفجيرات النووية التي بدأتها جارتنا أحببت ذلك. وأيدت باكستان أيضا إنشاء منطقة سلام في المحيط الهندي، وفقا لإعلان الجمعية العامة الوارد في القرار 2832 (د-26).

إن المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا يدخل مرحلة جديدة في تطوره وسيكون تحوله المقترح إلى منظمة دولية مكتملة الأركان مفيدا لوسط آسيا، حيث أن ذلك سيمنح المنطقة مكانة جديدة أعلى. وعلاوة على ذلك، سيقدم الصندوق الذي أنشأه المؤتمر مؤخرا المساعدة إلى البلدان المحتاجة. ونحن واثقون بأن المؤتمر سيواصل الحفاظ على التعاون البناء وتعزيزه، وفقا للمبادئ والأهداف التي تسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في آسيا.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيد أتييفا (تركمنستان)

خاتما، لقد حققت منطقة وسط آسيا قدرا كبيرا من التماسك الاجتماعي والتوافق السياسي، وهو أمر يمكننا أن نفخر به حقا. وتلتزم كازاخستان، بصفتها رئيسة المؤتمر، بالمضي قدما بزخم متسارع لجعل منطقتنا منطقة نموذجية للسلام والتقدم والازدهار.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر تركمانستان على مبادرتها بعقد مناقشة اليوم في إطار القرار 299/76 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2022. ونرحب أيضا بإنشاء منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا.

يدعو ميثاق الأمم المتحدة جميع أعضاء المنظمة إلى صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وفي سياق وضع هذه المقاصد والمبادئ، أقر المجتمع الدولي بأن إنشاء مناطق سلام في مختلف مناطق العالم يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والسلام.

وفي هذا الصدد، تشارك الأرجنتين بنشاط في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، إيماننا بأهمية هذه المنطقة، وهي مبادرة بدأت في عام 1986. وفي 18 نيسان/أبريل 2023، عقدت المنطقة اجتماعها الوزاري الثامن في منديلو، كابو فيردي. ونتيجة لذلك، اعتمد إعلان وزاري وخطة عمل. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت البلدان الأعضاء من جديد الالتزام بالنشاط لساحلي جنوب المحيط الأطلسي بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لنصف الكرة الجنوبي، فضلا

من تعزيز العلاقة الوثيقة بين آسيا الوسطى وأفغانستان، وباكستان والصين. وهذا التكامل الاقتصادي داخل آسيا الوسطى ومع المناطق المتاخمة لها سيطلق العنان للإمكانات الإنتاجية الهائلة لتلك المناطق. وسيؤدي ازدهارها بدوره إلى توطيد السلام والأمن، بما في ذلك في منطقة السلام في آسيا الوسطى.

السيد حكمت (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي، بوصفه أحد المشاركين الرئيسيين في تقديم القرار 299/76، بعقد مناقشة الجمعية العامة اليوم ويثني على جهود البعثة الدائمة لتركمانستان في إدارة هذه الجلسة.

وبالنسبة لطاجيكستان، تمشيا مع سياسة الباب المفتوح، فإن التطوير المستمر للعلاقات الشاملة والحفاظ على الثقة والحوار بين بلدان آسيا الوسطى يمثل أولوية. واليوم، حيث يشهد العالم أزمات متزامنة في الأمن والصحة والاقتصاد والسياسة وتغير المناخ، تتمتع بلدان آسيا الوسطى بعلاقات بناءة ويمكن التنبؤ بها بين الدول. ومما يسهل ذلك في المقام الأول شكل الاجتماع التشاوري السنوي لرؤساء دول آسيا الوسطى الذي أطلق في عام 2018.

وتدرك طاجيكستان أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لازدهار شعبها والمنطقة. لقد قطعنا أشواطاً ملحوظة في السنوات الأخيرة بالتركيز على تطوير البنية التحتية ومشاريع الطاقة والتنويع الاقتصادي من خلال العديد من الإصلاحات والاستراتيجيات المنفذة في تلك المجالات. وكبلد وفير المياه، لدينا إمكانات كبيرة في مجال الطاقة الكهرومائية. ونحن نسعى إلى تسخير هذه الإمكانيات لدفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ونحن على استعداد للتعاون مع بلدان المنطقة في هذا الصدد. وتزايد حجم التبادل التجاري لطاجيكستان مع بلدان آسيا الوسطى، الذي يصل إلى ما يقرب من 3 بلايين دولار، مثال حي على التزامنا بالقيام بذلك تحديداً. وعلى سبيل المثال، تعتبر كازاخستان واحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين لطاجيكستان. وفي السنوات الأخيرة، تضاعف حجم التجارة مع أوزبكستان. ونواصل العمل مع قيرغيزستان من أجل

ويساورنا القلق من أن المحيط الهندي ينساق إلى بناء جيو - استراتيجي ينطوي على تجدد التنافس بين القوى العظمى وظهور تحالفات عسكرية جديدة. ويمكن لهذه التطورات زعزعة استقرار أجزاء كبيرة من آسيا والمحيط الهادئ وحتى أفريقيا. وفي مواجهة تلك الخطوات الرامية إلى تصعيد التنافس العسكري والسياسي بين القوى العظمى، من الأهمية بمكان الحفاظ على آسيا الوسطى كم منطقة سلام. ويمكن أن تكون آسيا الوسطى المسالمة حصناً ضد امتداد الصراعات من أوروبا إلى آسيا وأن تكون بمثابة جسر للسلام عبر اليابسة الأوروبية الآسيوية. وتقع باكستان عند ملتقى طرق جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وبحر العرب والمحيط الهندي، ولها مصلحة حيوية في الحفاظ على آسيا الوسطى كم منطقة سلام. وتشارك باكستان، مع دول وسط آسيا في عضوية منظمة شنغهاي للتعاون، فضلاً عن منظمة التعاون الاقتصادي. ويمكن لهاتين المنطقتين المتلازمتين أن تشكلا عنصراً حاسماً في المساعي لبناء الأمن والرخاء في جميع أنحاء أوراسيا.

وتولي باكستان ووسط آسيا أيضاً أولوية قصوى لضمان السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان. ومنهاج جيران أفغانستان الستة وروسيا، الذي يضم ثلاثة بلدان في وسط آسيا، يشكل منتدى حيويًا لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. وفي المقابل، وبمجرد أن تستقر أفغانستان، ستكون بمثابة حلقة وصل حاسمة للتعاون الإقليمي بين آسيا الوسطى وباكستان وجميع البلدان الملتزمة بالتنفيذ المبكر لمشاريع الربط الجاهزة للتنفيذ، بما في ذلك خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان، وشبكة الكهرباء لمشروع نقل وتجارة الكهرباء في آسيا الوسطى وجنوب آسيا من قيرغيزستان وطاجيكستان إلى أفغانستان وباكستان، ومشروع السكك الحديدية بين أوزبكستان وأفغانستان وباكستان.

وفي الأسبوع الماضي، في الاجتماع الوزاري الثلاثي بين باكستان والصين وأفغانستان الذي عقد في إسلام أباد، تم الاتفاق على تمديد الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني إلى أفغانستان، مما سيزيد

نتقدم ونقدر أهمية صون السلام والاستقرار في المنطقة. ولذلك، فإن طاجيكستان، بوصفها عضواً في عدة أطر إقليمية ودولية، تتعاون بنشاط مع المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات، التي تأتي أساساً من أفغانستان.

ونظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي وأهمية الربط بين آسيا وأوروبا، تؤدي آسيا الوسطى دوراً محورياً في الأمن الإقليمي الأوسع، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة في أفغانستان. ولا يزال الاتجار بالمخدرات ونزعة التطرف ووجود الإرهابيين والجماعات المتطرفة ونشاطهم الواسع النطاق في أراضي أفغانستان يشكل تحدياً خطيراً، وباعتبارها مسائل أمنية عالمية، فإنها لا تهدد في بعض الأحيان منطقتنا فحسب، بل تهدد المجتمع الدولي بأسره أيضاً. ولذلك، نكرر دعوة الرئيس إمام علي رحمون، رئيس طاجيكستان، إلى بناء حزام أمني حول أفغانستان من أجل زيادة تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين لمكافحة هذه التهديدات. وستواصل طاجيكستان توفير برنامجها راسخ، المعروف باسم عملية دوشانبي لمكافحة الإرهاب وتمويله، بغية إشراك المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة، في تبادل الآراء وإجراء المداولات بشأن المسائل المعقدة والمشاكل المتعددة الأوجه المتصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وكذلك في تعزيز آليات التعاون الإقليمي.

أخيراً وليس آخراً، وإن نستعد لاستضافة الاجتماع الاستشاري الخامس لرؤساء دول آسيا الوسطى في دوشانبي يومي 14 و 15 أيلول/سبتمبر، الذي سترأسه رئيس جمهورية طاجيكستان، نحن مقتنعون بأن الاجتماع سيزيد من تعزيز عملية تطوير التعاون الإقليمي وصون الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية كوريا بمناقشة اليوم بشأن إنشاء منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا، وتهنئ أصدقاءها الأعضاء أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على اتخاذ القرار 299/76 ومن الجدير

تنفيذ مشروع نقل وتجارة الكهرباء في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، الذي يهدف إلى توفير الكهرباء للأسواق التي تشتد حاجتها إليها في جنوب آسيا. ونحن واثقون أيضاً من أن تركمانستان ستصبح قريباً أحد الشركاء الاقتصاديين الأجانب الرئيسيين لطاجيكستان. وأظهرت نتائج المفاوضات الحكومية الدولية الطاجيكية - التركمانية التي عقدت يومي 10 و 11 أيار/مايو أن دوشانبي وعشق أباد تتوافر لديهما كل المتطلبات اللازمة لذلك.

إن التخفيف من تغير المناخ ومعالجة النفايات وتلوث المياه وضمان الاستدامة البيئية هي أكثر القضايا إلحاحاً في العالم. ولهذا الغرض، من الأهمية بمكان الحفاظ على توازن إيكولوجي في البيئة الطبيعية لكوكبنا والحفاظ على الموارد الطبيعية لدعم رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وكبلد ينعم بالمناظر الطبيعية الجميلة، بما في ذلك الجبال والأنهار والبحيرات، تلتزم طاجيكستان بالحفاظ على البيئة وحمايتها للأجيال القادمة. ولذلك، اتخذنا عدة مبادرات عالمية للتصدي لتغير المناخ، وتعزيز موارد الإدارة المستدامة للمياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي. وعلى سبيل المثال، فإن كلا من المؤتمر الدولي المعني بالعقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028 والسنة الدولية للحفاظ على الأنهار الجليدية لعام 2025 (القرار 158/77 قد مهدا لعمليات عالمية هامة. فالأول تمخض عن مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي والناجح للمياه لعام 2023، والذي تشرفت طاجيكستان باستضافته بالاشتراك مع مملكة هولندا في آذار/مارس. ومنح هذا الأخير تفويضاً لاستضافة مؤتمر دولي مخصص للحفاظ على الأنهار الجليدية في طاجيكستان في عام 2025. وباعتبارنا مناصراً في مجال المياه ومستضيفاً لمؤتمر عملية المياه في دوشانبي، سنواصل الدعوة بنشاط في المنتديات الإقليمية والدولية المكرسة للقضايا البيئية، بما في ذلك المياه وتغير المناخ، مع التأكيد على أهمية العمل الجماعي والتعاون للتخفيف من التحديات البيئية.

وتولي طاجيكستان اهتماماً كبيراً للأمن والاستقرار في آسيا الوسطى. وكبلد عانى من من الصراع والتحديات الأمنية، فإننا

الحدود. وترحب جمهورية كوريا باستعداد بلدان آسيا الوسطى لبذل الجهود للتوصل إلى ترتيبات مفيدة للطرفين بشأن إدارة المياه والطاقة. كما نشيد بقيادتهم في مجال دبلوماسية المياه، بما في ذلك مشاركة طاجيكستان في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023. ولكن، على الرغم من هذه الجهود، فإن التصحر المستمر الذي تواجهه البلدان غير الساحلية وتدهور الأراضي وذوبان الأنهار الجليدية يستحق اهتمام المجتمع الدولي المستمر.

لقد حافظ الشعب الكوري على اتصال مع آسيا الوسطى لأكثر من 1 000 عام، وتوسعت شراكتنا مع المنطقة بشكل كبير خلال السنوات الـ 30 الماضية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية. وقد زاد حجم تجارتنا مع البلدان الخمسة مئات الأضعاف، وكان هناك عدد متزايد من التبادلات التجارية عالية المستوى.

وفي ضوء الروابط الوثيقة بين السلام والأمن في المنطقة والتنمية المستدامة، ستقوم جمهورية كوريا بتوسيع التعاون الاقتصادي الموجه نحو المستقبل مع بلدان آسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال مشاريع تتعلق بالحكومة الرقمية والبنية التحتية الصحية. ويحيط وفدي علما جديا أيضا بالمخاطر المتصلة بالمناخ في المنطقة وسينضم إلى الجهود الرامية إلى زيادة الاستدامة البيئية. وسوف نبني على إسهاماتنا السابقة في التصدي للتصحر وإزالة الغابات.

ومؤخرا، بدأت جمهورية كوريا في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الخضراء لتشاطر تكنولوجياتنا الذكية لإدارة المياه. ونعترم الجمع بين تلك الجهود وعملنا في مجلس الأمن للفترة من 2024 إلى 2025، التي سنعطي خلالها الأولوية للمناخ والأمن.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أوجز رئيس بلدي، يون سوك يول، في قاعة الجمعية العامة رؤية جمهورية كوريا (انظر A/77/PV.4) لتعزيز السلام والحرية العالميين من خلال سد الفجوة الرقمية وتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي إطار تلك الرؤية، ستهدف شراكتنا القوية مع بلدان آسيا الوسطى إلى زيادة توطيد السلام والثقة والتعاون والصداقة في المجتمع العالمي على الطريق إلى الأمام.

بالثناء الشديد أن بلدان آسيا الوسطى انخرطت مع العضوية الأوسع لمواصلة مبادراتها الإقليمية مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتعبير عن آراء ومدخلات الدول الأعضاء الأخرى. ويسرنا بصفة خاصة أن نرى أن القرار تناول بحق أهمية الدبلوماسية الوقائية والدور النشط للمرأة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

وبغية التصدي للمجموعة المعقدة من التحديات العابرة للحدود التي تواجهها آسيا الوسطى، والتي تشمل تغير المناخ، والتدهور البيئي، وخطر الإرهاب والمخدرات، من الأهمية بمكان اتباع نهج متكامل ووقائي. وفي هذا الصدد، يقدر وفدي عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى، الذي أنشئ في عام 2007. وقاد المركز بنشاط مبادرات لتمكين النساء والشباب، ولا سيما من خلال تجمع القيادات النسائية في آسيا الوسطى. كما يشجع وفدي لجنة بناء السلام على مواصلة العمل مع التجمع بعد اجتماعه الأول في عام 2022، والذي سلط الضوء على دور المرأة المحلية في معالجة العلاقة بين المناخ والسلام والتنمية.

وفي هذا الإطار، أود أن أعتمد هذه الفرصة لكي أعلن أن جمهورية كوريا ستطرح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كأحد أولوياتها في مجلس الأمن إذا ما انتخبت عضوا في المجلس في الشهر المقبل. وبوصف وفدي من مقدمي القرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى الذي اتخذ في شباط/فبراير (القرار 273/77)، فإنه يؤيد الدور الاستباقي للمركز، بما في ذلك تيسير مشاركة بلدان آسيا الوسطى في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه في أفغانستان. إن الحالة في أفغانستان تؤثر بشكل كبير على السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. ولذلك، فإن التنسيق بين البلدان المتجاورة والمجتمع الدولي الأوسع ضروري لضمان أفغانستان تتعم بالسلام والاستقرار والازدهار والشمول.

وثمة مسألة خطيرة أخرى هي أوجه الضعف البيئي التي تواجه منطقة البلدان غير الساحلية وحتى البلدان غير الساحلية والمغلقة

وقد أكدت كوبا مجددا جهودها لبناء السلام الدولي بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. ووقع على الإعلان رؤساء الدول والحكومات في هافانا في قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كانون الثاني/يناير 2014. وهذا الإعلان، الذي سيحتفل قريبا بالذكرى السنوية العاشرة لإصداره، يؤكد مجددا على المبادئ والمعايير التي تمسكنا بها دائما في جميع السيناريوهات، بينما نرفض التلاعب السياسي والمعايير المزدوجة.

ونسلم تماما بدور السلام وأهمية تعزيز ثقافة وبيئة تشجعانه. ولأكثر من ستة عقود، واجهنا آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي، الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتم تشديده خلال جائحة كوفيد-19. كما تزايدت أعمال الحرب والخطط التخريبية ضد شعبنا. ونرى أن تعزيز السلام في جميع مناطق العالم هو السبيل إلى تحقيق عالم أفضل وأكثر عدلا واستدامة. وما دامت تعددية الأطراف لا تراعى وخلافاتنا المشروعة لا تحترم، فإن عالما يسوده السلام سيظل وهما.

السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم مناقشة اليوم في وقتها المناسب.

واليوم، نواجه تحديات متعددة الأوجه ومتشابكة في جميع أنحاء العالم. إن صون السلم والأمن والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كلها مترابطة ولا يمكن تناولها بمعزل عن بعضها البعض. ونحن بحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي وإلى إسهام كل دولة عضو دون استثناء للتصدي لتلك التحديات بفعالية. وفي هذا الصدد، يكتسي الإدماج والملكية الإقليميان أهمية قصوى.

وقد اتخذت تركيا مبادرات للإسهام في جهود حل النزاعات في مختلف المناطق الجغرافية ومعالجة الاضطرابات في سلاسل الإمداد بالأغذية والطاقة. والمجلس التركي، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، ومنهاج عمل أستانا، ومبادرة حبوب البحر الأسود هي من بين الآليات الإقليمية التي نشارك فيها.

السيد بينالفير بورتال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نشكر جمهورية تركمانستان والسيد رشيد ميريدوف، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية تركمانستان، على عقد مناقشة اليوم الرفيعة المستوى بشأن منطقة السلام والثقة والتعاون في آسيا الوسطى.

تري كوبا أنه من أجل المضي قدما نحو عالم يسوده السلام، لا بد من الاحترام الصارم لتنوع مختلف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، فضلا عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإقامة نظام دولي أكثر عدلا وديمقراطية وإنصافا. وكما قال الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، القائد العام فيدل كاسترو روز، فإننا نؤكد اليوم من جديد تطلع كوبا الراسخ إلى تحقيق السلام في ظل الاحترام والحقوق والشفافية والاستقلال والأمن لجميع شعوب العالم. هذا هو السلام الذي يجب أن نقاتل جميعا من أجله.

يواجه الكوكب الآن أزمة بدأت بتأثير جائحة مرض فيروس كورونا، والتي لم نتغلب عليها بعد. ومع ذلك، فإننا لا نتعلم من أخطائنا ونواصل إنفاق المزيد لتحديث وزيادة أسلحتنا، بما في ذلك الأسلحة النووية - إنفاق بلايين الدولارات التي يمكن استخدامها بدلا من ذلك لتعزيز السلام والتنمية المستدامة والحياة الكريمة لجميع سكان الكوكب. ويجب أن نركز على القضاء على الجوع والفقر والمرض والجهل وآثار الاستعمار والنظام الاقتصادي الدولي غير العادل، الذي يعيد إنتاج امتيازات البلدان الغنية ويديم أوجه القصور في أفقر البلدان. إن عواقب تغير المناخ تشكل تهديدا آخر لبقاء جنسنا البشري.

وتعزيز السلام يستلزم أيضا تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما التعاون بين الشمال والجنوب، وضمان حصول الجميع على التعليم، وحماية جميع حقوق الإنسان، وعدم ادخار أي جهد لسد الفجوات الواسعة التي تفرق المجتمعات. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة والمساواة للجميع، داخل البلدان وفيما بينها. كما لا يمكن أن يكون هناك سلام أو ثقافة سلام بدون الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، ولا سيما حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة أو تقرير المصير.

وأود أن أشير إلى أن صيغة الاجتماعات التشاورية الإقليمية على مستوى رؤساء دول وسط آسيا تشكل منبراً هاماً جداً يعزز التعاون داخل المنطقة وخارجها في ضمان السلام والثقة. وقد أكد الاجتماع الرابع من هذا النوع، الذي عقد في جمهورية قيرغيزستان في تموز/يوليه من العام الماضي، مرة أخرى التزام رؤساء دول وسط آسيا بمواصلة الحوار البناء والمفيد للطرفين لصالح جميع شعوب المنطقة، وشكل معلماً هاماً في التعاون الإقليمي. وقد شرعت بلدان المنطقة، اعترافاً منها بأهمية الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا، في أعقاب نتائج الاجتماع التشاوري الرابع، في وضع إجراءات لتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون من أجل تنمية وسط آسيا في القرن الحادي والعشرين بين جمهورية كازاخستان وجمهورية أوزبكستان وتركمانستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان. وعُمت الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع (انظر A/76/920) على الدول الأعضاء.

ونعلق أهمية كبيرة على التفاعلات داخل تشكيلة وسط آسيا المزيدة، التي عززت التعاون بين الدول الشريكة في المنطقة والمنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن الاستخدام المتبادل المنفعة لخبرتها المتراكمة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وبالنسبة لقيرغيزستان، فإن تعزيز السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات المسلحة وإنهاءها من خلال زيادة الوعي والفهم لمسائل نزع السلاح بين الجمهور، وخاصة الشباب، أمر هام جداً. وفي هذا العام، في 5 آذار/مارس، احتُفل في جميع أنحاء العالم لأول مرة باليوم الدولي للتنوعية بنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي أعلنته الجمعية العامة (انظر القرار 51/77) بمبادرة من جمهورية قيرغيزستان. وننتطلع إلى الاحتفال بذلك اليوم الهام جداً في 5 آذار/مارس من كل عام.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن وفدنا قدم، باسم منطقة وسط آسيا، القرار 70/77 ويسره في العام الماضي، والمعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتؤيد قيرغيزستان مبادرات مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط

ويسرنا أن نرى مبادرات مماثلة تتحقق في آسيا الوسطى. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى القرار 299/76، المعنون "منطقة السلام والثقة والتعاون في آسيا الوسطى"، الذي اتخذ في تموز/يوليه الماضي. ومن خلال ذلك القرار، أعلنت منطقة آسيا الوسطى منطقة سلام وثقة وتعاون. وكانت تلك خطوة هامة، برهنت على الإرادة السياسية الجماعية لبلدان المنطقة لتعزيز ثقافة التعايش التعاوني والسلمي في آسيا الوسطى. وكانت تركيا من مقدمي ذلك القرار. وموقفنا يتماشى مع المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية التركية وهو انعكاس طبيعي لأواصر صداقتنا القوية مع جمهوريات آسيا الوسطى.

وليست مبادرات من هذا القبيل هامة للمنطقة نفسها فحسب، بل أيضاً للمجتمع الدولي الأوسع، لأن وسط آسيا أساسي لأمن واستقرار المنطقة الأوروبية - الأطلسية. إن موارد الطاقة في وسط آسيا حيوية لأمن الطاقة العالمي. وتعد المنطقة أيضاً مركزاً رئيسياً لممرات التجارة والنقل. وعلى هذا النحو، يسر تركيا أن تكون من بين مقدمين الرئيسيين لمشروع القرار A/77/L.67، الذي ستعتمده الجمعية العامة في وقت لاحق اليوم، والذي يعلن يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر يوماً عالمياً للنقل المستدام. وأعتزم هذه الفرصة لأشكر تركمانستان على قيادتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة العمل عن كثب مع بلدان وسط آسيا لتعزيز السلام والاستقرار والرخاء على الصعيد الإقليمي.

السيدة قاسيمالييفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية): نعتقد أن مناقشة اليوم بشأن البند 61 من جدول الأعمال، المعنون "منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا"، ستسهم في جهودنا المستمرة هنا في الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين وفي تعزيز تعددية الأطراف. ونشكر أيضاً زملاءنا من البعثة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة على جهودهم القيمة في تيسير القرار 76/299، بالنيابة عن بلدان وسط آسيا، الذي أعلن منطقة وسط آسيا منطقة سلام وثقة وتعاون.

ونحن ندرك حقاً أن المنطقة تتطوي على إمكانات جغرافية كبيرة، مما يجعل وسط آسيا منطقة عبور هامة للأسواق التجارية والتجارة بين روسيا والصين وجنوب آسيا وأوروبا. وفي هذا الصدد، توصلت قيرغيزستان إلى اتفاق بشأن بناء خط السكك الحديدية الواصل بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان. وسيوفر لنا إنجاز ذلك المشروع طريقاً للوصول إلى البحر عبر خط سكة حديد عابر.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا أكملنا في كانون الثاني/يناير من هذا العام عملية ترسيم الحدود بين قيرغيزستان وأوزبكستان. وقد برهنا مع أوزبكستان، البلد الشقيق لنا، استعدادنا للحوار والبحث عن حلول مقبولة للطرفين بشأن المسائل الحدودية. هذا حدث تاريخي حقاً، سيسهم إسهاماً كبيراً في التعاون الإقليمي القائم على الثقة والاحترام المتبادل.

السيد إيرميديا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد مناقشة اليوم بشأن إنشاء منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا.

ونشيد بأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على إدارتها الناجحة لعملية المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/77/L.67، الذي ييسر نيكاراغوا أن تشارك في تقديمه.

يدعو ميثاق الأمم المتحدة جميع أعضاء المنظمة إلى صون السلام الدولي، وإقامة علاقات ودية، وترسيخ التعاون الدولي، وتسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية. ولدى وضع تلك المقاصد والمبادئ، اعترف المجتمع الدولي بأن إنشاء مناطق سلام في مختلف أقاليم العالم يمكن أن يسهم في أمن الدول في تلك الأقاليم وفي السلام والأمن الدوليين ككل. وإعلان آسيا الوسطى منطقة سلام وثقة وتعاون، نواصل التقدم نحو التعددية القطبية، وبالتالي تعزيز التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي فيما بين البلدان والشعوب الشقيقة في المنطقة.

نسلم بالدور المهم الذي تؤديه بلدان آسيا الوسطى في ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة وفي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، فضلاً عن تصميمها على الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتطوير علاقاتها في سلام وحرية.

آسيا في تعزيز دور المرأة والشباب في تعزيز التنمية المستدامة وصون السلام والأمن في المنطقة.

ونعتقد أن تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا سيواصل تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في صنع السياسات ودعم مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لدول وسط آسيا. إن تنسيق الجهود المشتركة لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ 17 أمر مهم للغاية بالنسبة لجمهورية قيرغيزستان. وفي ذلك السياق، نود أن نبرز أن رؤساء دول وسط آسيا، في اجتماعهم التشاوري الرابع، وافقوا على خريطة الطريق لتطوير التعاون الإقليمي للفترة 2022-2024، وإطار التفاعل بين دول وسط آسيا في إطار صيغ متعددة الأطراف، والبرنامج الإقليمي للخطة الخضراء لوسط آسيا.

واعتراضاً بإلحاح التهديدات البيئية، ومن أجل إعطاء زخم جديد للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي للتحديات والمشاكل التي تواجهها البلدان الجبلية، قررت الجمعية العامة، بمبادرة من قيرغيزستان، إعلان الفترة 2023-2027 بوصفها "خمس سنوات للعمل من أجل تنمية المناطق الجبلية". وندعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى زيادة تعزيز الدعم للتنمية المستدامة للجبال، بما في ذلك عن طريق المشاركة في تلك المبادرة.

وأود أن أبلغ الجمعية بأن قيرغيزستان تهدف إلى تخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة 44 في المائة بحلول عام 2030، وأنها ستحاول تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، وهو ما سيتسنى في المقام الأول من خلال تطوير الطاقة الكهرومائية. لذلك شرعنا بشكل حثيث في تشييد محطات صغيرة ومتوسطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في جميع أنحاء البلد على مدى العامين المنصرمين واعتمدنا الضوابط الملائمة لإعطاء المستثمرين شروطاً تفضيلية. وقد تم إطلاق أكبر مشروع إنشائي، محطة كامبارأتا-1، الذي سيكون له أثر إيجابي على مسائل المياه في المنطقة. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بتطوير الاقتصاد الأخضر، وبالتالي ندعو شركاءنا في التنمية إلى إبدال الديون الخارجية لبلدنا بمبادرات خضراء وهو ما سيكون فعالاً ومفيداً للطرفين.

نشارك ونؤيد جميع المبادرات التي تعزز الوحدة، والتضامن، والاحترام من أجل الانتصار على الذين استخدموا دائما أسلحة الانقسام، وسوء المعاملة، والاستبداد، والانعطاط، والغطرسة، والتفوق المفترض، والرغبة في السيطرة لمواصله منطقهم المعوج كسادة للعالم.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر تركمانستان على عرضها لموضوع اليوم وأن أشكر المتكلمين الذين سبقوني على أفكارهم القيمة. أود أيضا أن أهنئ أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على إنشاء منطقة سلام وثقة وتعاون في آسيا الوسطى.

تواجه آسيا الوسطى تحديات خطيرة مثل تغير المناخ وندرة المياه والتوترات الجيوسياسية وتهديد الإرهاب. وفي الوقت نفسه، أحرزت بلدان آسيا الوسطى تقدما كبيرا في بناء دولتها، وتعزيز اقتصاداتها، وتحسين مستوى معيشة سكانها. ونحن نثقون من أن التعاون الإقليمي الأقوى سيعجل بتلك الاتجاهات ويزيد من تعزيز الرخاء الاقتصادي والاستدامة البيئية. وسيؤدي التعاون الإقليمي إلى تعميق التجارة فيما بين بلدان المنطقة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة وحماية الموارد الطبيعية. وترحب ألمانيا بشدة بهذه التطورات الإيجابية، وتعرب عن استعدادها لدعم هذه التطلعات الإقليمية.

يمكن لمنطقة السلام، على نحو خاص، أن تولد زخما إيجابيا لتعميق العلاقات وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن مجموعة من المواضيع الهامة. ويمكن أن يصبح ذلك أساسا قويا لصون السلام والأمن، ودفع التنمية المستدامة والخضراء إلى الأمام وتعزيز حقوق الإنسان. في ذلك الصدد نرحب ترحيبا حارا أيضا بالاعتراف الصريح في القرار 299/76 بالدور الهام للمرأة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا الوسطى.

إن ألمانيا، كونها دولة تقع في قلب أوروبا، تتمتع بفوائد التعاون الوثيق مع العديد من جيرانها. وبعد قرون من الصراعات التي دمرتها، تمكننا، مع دول أوروبية أخرى، من بناء الاتحاد الأوروبي، وهو مجتمع قوي حققنا فيه درجة عالية من التكامل الاقتصادي والسياسي

ونؤيد أعمال من قبيل إنشاء آليات للتعاون التضامني غير المشروط، وزيادة الاستثمار وتحرير التجارة نحو الأسواق غير التقليدية، فضلا عن توطيد مواقف البلدان النامية بشأن القضايا التي ينبغي أن توجه جدول أعمال المجتمع الدولي، مثل مكافحة الفقر، ومنع الحرب، وأزمة المناخ، والأمن الغذائي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والتعاون في مجال الطاقة، والتنمية المستدامة الشاملة والسلام.

في منطقتنا، أعلنت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2014 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، على أساس احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك الصكوك الدولية المنضمة إليها الدول الأعضاء في الجماعة، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأعلنت الجماعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي أيضا التزام شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعزيز العلاقات الودية والتعاونية فيما بينها ومع الدول الأخرى، بغض النظر عن الاختلافات بين نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو مستويات تنميتها، وممارسة التسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار.

إن نيكاراغوا، في ثقافة السلام التي تنتهجها، تواصل مع المجتمع الدولي الدفاع عن تعددية الأطراف، وبناء علاقات قائمة على الاحترام والمساواة والتضامن والتعاون المتبادل. وللأسف، لا تزال توجد بلدان لا تطبق ثقافة السلام اللازمة جدا لشعوب العالم. وبدلا من ذلك، تتخذ تلك البلدان تدابير قسرية انفرادية لمهاجمة البلدان والشعوب ذات السيادة والحرّة والمستقلة.

نحن نرفض تلك التدابير الانفرادية التي تسمى خطأ جزاءات، ونرفض أيضا نية تطبيقها، على بلدان في آسيا الوسطى. هذه الاعتداءات تقوض جهود شعوبنا التي ترمي إلى إحلال سلام حقيقي ومستدام. ولذلك يجب أن نواصل الدعوة إلى القضاء التام عليها.

وتسلم نيكاراغوا بالحاجة إلى مواصلة تعزيز وأصر الصداقة والشراكة، وتقاسم المبادئ والقيم التي نتمسك بها دفاعا عن الاستقلال والسيادة وتقرير المصير وعدم التدخل في شؤون الدول وشعوبها وحكوماتها.

تمثلت النتيجة المهمة لكل ذلك العمل في تسوية مسائل حادة مثل ترسيم الحدود، وإدارة الموارد المائية، والاستخدام المشترك لاتصالات النقل، من بين أمور أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تبني نظام الدخول بدون تأشيرة من أجل حرية تنقل مواطنينا لتعزيز التبادلات الثقافية والسياحية النشطة.

بمبادرة من رئيس أوزبكستان، بدأ عقد اجتماعات تشاورية لرؤساء دول بلدان آسيا الوسطى. وهذه الاجتماعات بمثابة منصة ممتازة لقادتنا لتبادل الآراء حول طائفة واسعة من القضايا السياسية الإقليمية والعالمية ومناقشة سبل تعزيز التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والثقافي.

ونتيجة لهذا التحول الإيجابي في العلاقات بين بلدان آسيا الوسطى، تعززت الثقة المتبادلة، مما أتاح فرصا لا تعد ولا تحصى لتنفيذ سائر المشاريع الصناعية والاستثمارية الكبيرة، وإنشاء سلاسل قيمة فعالة، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة. نحن مقتنعون بأن إرادتنا السياسية القوية وروحنا الإبداعية المشتركة ستزيدان من الإسهام في تعزيز التعاون الوثيق بين بلداننا وشعوبنا.

لا بد للمرء من أن يشدد على الأهمية المتزايدة لمنطقة آسيا الوسطى الموحدة في صون السلم والأمن الإقليميين. وفي طشقند، نؤمن إيمانا قويا بأهمية زيادة تعزيز التعاون العملي مع جيراننا في مواجهة التهديدات التقليدية المتمثلة في التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

ينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للتحديات الجديدة، من قبيل النشاط غير القانوني على شبكة الإنترنت المنتشر حاليا. لا توجد اليوم حدود لتلك المخاطر التي تخترق المواقع الشبكية. ولذلك، فإن هيئاتنا المعنية بإنفاذ القانون وغيرها من الوكالات ذات الصلة قد تفاعلت تفاعلا وثيقا في مواجهة تلك المخاطر.

نعتقد أيضا أنه يمكن ضمان زيادة توطيد المنطقة بوصفها منطقة سلام وتعاون من خلال كفالة إحلال السلام الطويل الأجل في أفغانستان، الذي يمكن أن يؤدي دورا هاما بوصفها جسرا طبيعيا يربط بين وسط

والاجتماعي. لذلك، نرحب ترحيبا قويا بالجهود التي تبذلها مناطق أخرى في جميع أنحاء العالم تسعى أيضا إلى تعزيز السلام والثقة والتعاون، ونبذل قصارى جهدنا لدعمها بهمة.

تدعم ألمانيا، على سبيل المثال، مبادرة آسيا الوسطى الخضراء، التي تركز على المشاريع الإقليمية المشتركة في مكافحة أزمة المناخ. وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نتعاون مع جميع دول آسيا الوسطى لتعزيز الأمن الشامل في المنطقة، ونحن شريك في مشاريع متعددة في المنظمة لتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود والازدهار للشباب في آسيا الوسطى في الأجل الطويل.

في الختام، نتمنى لشركائنا في منطقة وسط آسيا كل التوفيق في بلوغ أهداف القرار، وتسخير كامل إمكاناتهم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التعاون بين دول المنطقة. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا ودعمنا وزيادة تعميق علاقاتنا بينما تقرب منطقة السلام بلدان المنطقة من بعضها البعض.

السيد إيراجيموف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، وأن يشكر تركمانستان على قيادتها للمناقشة بشأن منطقة السلام والثقة والتعاون في آسيا الوسطى.

لدى بلدان آسيا الوسطى إمكانات كبيرة للتعاون والتنمية. فهي تتقاسم تراثا روحيا وثقافيا وتاريخيا مشتركا، وتجمعها وحدة الإيمان وتقارب اللغات وعقلية الشعوب. ولدى بلدان المنطقة أيضا شبكات مشتركة للنقل والاتصالات واقتصادات يكمل بعضها بعضا. لذلك، نحن في أوزبكستان نؤمن إيمانا راسخا بأن آسيا الوسطى، التي تقع في قلب القارة الأوروبية الآسيوية، يمكن أن تؤدي مرة أخرى دورا هاما بوصفها نقطة تقاطع رئيسية لممرات النقل الإقليمية التي تربط الشرق بالغرب.

في السنوات الأخيرة، وبفضل الإرادة السياسية للرئيس شوكت ميرزوييوف، التي تبناها قادة جميع دول آسيا الوسطى، في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا، أوجدنا في منطقتنا جو سياسيا جديدا بشكل أساسي، ورفعنا مستوى الثقة السياسية وعززنا علاقات الصداقة التقليدية وعلاقات حسن الجوار فيما بيننا.

الأساسية، والرعاية الصحية والطبية، والبيئة، وإدارة الحدود، والزراعة، وتنمية الموارد البشرية. وقدمنا نموذجاً جديداً يركز بشكل خاص على الاستثمار في البشر ونوعية النمو لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، في خضم الوضع الدولي المتغير بشكل جذري.

بالإضافة إلى ذلك، أكدنا من جديد أهمية التعاون المتبادل بوصفنا شركاء في صون وتعزيز نظام دولي حر ومفتوح يركز على سيادة القانون، وانفقنا على أهمية التمسك بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية الأخرى للقانون الدولي، مثل استقلال جميع البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

تشيد اليابان مرة أخرى بالجهود الضخمة التي تبذلها المنظمات المعنية والأفراد المكرسون لضمان ازدهار آسيا الوسطى. ومن بين كيانات عديدة، نشيد بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في منطقة وسط آسيا على إسهامه والتزامه بالدبلوماسية الوقائية، وجمع القيادات النسائية في آسيا الوسطى، وعلى جهوده للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن.

وتعمل اليابان مع بلدان آسيا الوسطى للتصدي لطائفة متنوعة من التحديات التي تواجهها. ونواصل أيضاً التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في العام الماضي، قررنا تقديم 4.1 مليون دولار في شكل منح لتمكين الشباب وتعزيز التماسك الاجتماعي في البلدان في جميع أنحاء المنطقة. وتواصل اليابان أيضاً تقديم المساعدة المالية لمشروع يهدف إلى تعزيز القدرة على مراقبة الحدود في آسيا الوسطى من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في الختام، بالبناء على تلك الإنجازات التي تحققت، ستواصل اليابان دعم السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تشيد الولايات المتحدة بأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على القرار 299/76 الذي أعلن آسيا الوسطى منطقة

وجنوب آسيا. وأوزبكستان على استعداد للتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة بشأن إشراك أفغانستان في العمليات الاقتصادية الإقليمية، وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب الأفغاني، وتعزيز المشاريع الاجتماعية ومشاريع الهياكل الأساسية المهمة.

أود في ذلك الصدد أن أذكر بمبادرة رئيس أوزبكستان بشأن إنشاء فريق تفاوضي دولي رفيع المستوى، برعاية الأمم المتحدة، لوضع خريطة طريق للتنفيذ التدريجي لالتزامات الأطراف والاتفاق معها على ذلك.

في الختام، أود أن أشدد على أن منطقة آسيا الوسطى لديها فرص هائلة وإمكانات هائلة. ولا تزال أوزبكستان ملتزمة بالنهوض بالتعاون مع جيرانها وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات المنفعة المتبادلة لزيادة التعاون الإقليمي لصون السلام والاستقرار والازدهار في آسيا الوسطى.

السيد يوشينو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود القول أن اليابان مسرورة جداً لأن القرار 299/76 اتخذ بتوافق الآراء في العام الماضي. ونظراً لتاريخنا الطويل من التعاون الوثيق مع بلدان آسيا الوسطى، انضمت اليابان بكل سرور إلى توافق الآراء، وإنها تقدر حقاً مناقشة اليوم مع زملائنا الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، نود مرة أخرى أن نعرب عن احترامنا العميق لبلدان آسيا الوسطى، أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، ولا سيما تركمانستان، التي ما فتئت تقود الطريق فيما يتعلق بالقرار.

صادف عام 2022 الذكرى الثلاثين لإقامة علاقات دبلوماسية بين اليابان ودول آسيا الوسطى الخمس. وأنشأت اليابان آلياتها للتعاون مع المنطقة، وتتمثل تلك الآلية في حوار آسيا الوسطى زائد اليابان، الذي يعود تاريخه إلى عام 2004، عندما لم يكن لدى أي بلد آخر هذا الإطار للتعاون.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، عقد في طوكيو الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الحوار بين آسيا الوسطى واليابان. واستعرضنا هناك إنجازات التعاون بين اليابان وبلدان آسيا الوسطى طوال السنوات الثلاثين الماضية في مجالات من قبيل تحسين الهياكل الاقتصادية

القرار 299/76. ونحن من أشد المدافعين عن عمل الأمم المتحدة دعماً لهذا الهدف، بما في ذلك من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا. وبالنظر إلى التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، فإن تبادل التعاون والدعم بين جمهوريات آسيا الوسطى الخمس وشركائها العالميين أضحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، سواء بسبب تدهور الوضع في أفغانستان أو عدم اليقين الاقتصادي الناجم عن الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا.

نشجع جمهوريات آسيا الوسطى على مواصلة العمل مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، اللذين يوفران أدوات مهمة لإدارة الصراعات الإقليمية ومنعها. فالاستقرار السياسي والإصلاح الطويل الأمد والتنمية الاقتصادية المستدامة كلها مسائل ضرورية لدول آسيا الوسطى لتحقيق إمكاناتها. وتعمل المملكة المتحدة على تعزيز الروابط التجارية مع جميع دول آسيا الوسطى الخمس، وتواصل العمل بشكل وثيق مع المنطقة على الصعيد الثنائي ومن خلال برامجنا الإقليمية لدعم الإصلاح والاستقرار في الأجل الطويل.

تتناول مناقشة اليوم عن حق أيضاً التحديات البيئية التي تواجهها آسيا الوسطى. ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة في المنطقة بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي. وهذا يؤثر بالفعل على أنماط المياه ويؤدي إلى شح المياه وانعدام الأمن الغذائي. ومن المهم جداً أن نجد حلولاً مستدامة لهذه التحديات. ونرحب بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعني بالمياه الذي اشتركت في استضافته طاجيكستان وهولندا كمثال على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقدم الدعم. وآمل أن نتعاون معاً من أجل المزيد في هذا المجال.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): بمبادرة من أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، اتخذت الجمعية العامة قراراً في تموز/يوليه 2022 أعلنت فيه آسيا الوسطى منطقة سلام وثقة وتعاون (القرار 299/76). وهذا يبين التصميم الراسخ والالتزام الرسمي لبلدان آسيا الوسطى بتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون

سلام وثقة وتعاون. وتتجه النية إلى جعل منطقة آسيا الوسطى منطقة سلام تهيئ أساساً لمزيد من التعاون. وهذا يعزز الركائز المترابطة لمجتمع سلمي ومزدهر، وهي: التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

إن التزام آسيا الوسطى بمبادئ الدبلوماسية الوقائية يعزز أمن الدول في المنطقة، وهو حيوي لصون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، شعرنا بخيبة أمل لأن بعض الوفود كافتحت بقوة في العام الماضي لمنع القرار من إعادة تأكيد علاقة التعزيز المتبادل بين حقوق الإنسان وسيادة القانون في بناء السلام واستدامة السلام. ومثلما يشير القرار إلى الدور المهم للتنمية المستدامة في النهوض بالسلام والأمن، ينبغي أن يشير إلى نفس الأمر بالنسبة لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن الفكرة القائلة بأنه لا يمكن لأي بلد أو منطقة أن تزدهر بدون احترام حقوق الإنسان للجميع أو سيادة القانون متجسدة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. ومن مسؤوليتنا بوصفنا أعضاء في الجمعية العامة أن نؤكد باستمرار التزامنا بتلك المبادئ.

لقد أسعدنا اعتراف القرار بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة. علينا ألا ننسى أنه يجب أن تشارك النساء دائماً - دائماً - مشاركة مجدية في قيادة السياسات وتطويرها وتنفيذها. إن مشاركتهن في التسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوب الصراعات وحلها، وعلى جميع مستويات صنع القرار، ستضمن لنا التحرك بسرعة وبشكل شامل للتصدي للتحديات المشتركة.

وهنا، اليوم، تعزز الولايات المتحدة مرة أخرى التزامها القوي باستقلال كل بلد من بلدان آسيا الوسطى وسيادته وسلامته الإقليمية، فضلاً عن دعم آسيا الوسطى المزدهرة والأمنة والديمقراطية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر تركمانستان على مبادرتها بإجراء مناقشة اليوم المهمة.

اسمحوا لي أن استهل بياني بإبراز دعم المملكة المتحدة المستمر لآسيا الوسطى المستقرة والأمنة والمزدهرة، على النحو المتوخى في

الوسطى تحت أي ذريعة كانت. فهذه التحركات تتسبب بالفوضى والاضطرابات وتحول آسيا الوسطى إلى ساحة للألعاب الجيوسياسية. ثانياً، ستعمل الصين مع بلدان آسيا الوسطى من أجل زيادة مكافحة القوى الثلاث المتمثلة في الإرهاب والانفصالية والتطرف. وفي إطار منظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا، سندعم بلدان آسيا الوسطى في تعزيز التعاون في مراقبة الحدود، وإنفاذ القانون والأمن، ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجريمة السيبرانية، وزيادة الاتصال والتعاون بشأن مسألة أفغانستان، بغية صون السلام والهدوء الإقليميين بصورة مشتركة.

ثالثاً، حققت الصين ودول آسيا الوسطى نتائج إيجابية من خلال تعاون الحزام والطريق. وستواصل الصين تعزيز التعاون الاقتصادي مع الشركاء في آسيا الوسطى في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل، وبناء شبكة اتصال إقليمية حديثة، وتوسيع التبادلات الشعبية، والتمكين من النقل السلس للبضائع، وتوسيع التعاون في الزراعة والطاقة الجديدة، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي وغيرها من المجالات، وتعزيز التبادلات الثقافية والمحلية لضخ زخم قوي في التعاون الإقليمي.

وستواصل الصين توسيع التعاون الشامل مع دول آسيا الوسطى، والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى آفاق جديدة، وتقديم إسهامات جديدة في السلام والاستقرار والتنمية والرخاء في المنطقة والعالم بأسره.

السيد بيريز أيسنتاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يسر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تشارك في مناقشة البند المعنون "منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا"، الذي أدرج في جدول أعمال الدورة العادية السابعة والسبعين للجمعية العامة، عقب اتخاذ القرار 299/76 بتوافق الآراء، ومن دواعي سرور بلدنا المشاركة في تقديمه. ونغتتم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تقديرنا لجهود تركمانستان، بما في ذلك في إطار هذه الجمعية العامة، بهدف تعزيز المبادرات التي تسعى إلى توطيد قيمة الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون وبناء الثقة والحياد بوصفها وسائل ضرورية لضمان السلام، لا سيما في ظل الحالة الدولية الراهنة. كذلك نشكر الوفد التركماني على

وتحقيق التنمية المشتركة. وتؤيد الصين تأييداً تاماً إنشاء هذه المنطقة في آسيا الوسطى، وهي مستعدة للعمل مع البلدان الأخرى لاستكشاف وتعزيز التعاون من أجل التنمية السلمية في آسيا الوسطى والإسهام في تعزيزه.

يدخل العالم اليوم فترة جديدة من التغيرات المضطربة ويواجه تحديات متعددة للسلم والأمن الدوليين. ونحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز الثقة والتضامن وتشجيع التعاون. ما برحت الصين ودول آسيا الوسطى تعمل دائماً على تطوير شراكات استراتيجية تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل وحسن الجوار والمنفعة المتبادلة والتعاون الذي يعود بالنفع على الجميع.

ستعقد قمة الصين وآسيا الوسطى في شيان بالصين يومي 18 و 19 أيار/مايو، أي بعد غد، بمشاركة الرئيس الصيني شي جين بينغ ورؤساء دول آسيا الوسطى. وهذا عمل مهم قامت به الصين وبلدان آسيا الوسطى، بهدف بناء مجتمع ذي مصير مشترك على علاقة أوثق بين الصين وآسيا الوسطى. وسيفتح فصلاً جديداً في العلاقات بين الصين وآسيا الوسطى ويوفر فرصاً جديدة وزخماً للتنمية كل دولة من دول آسيا الوسطى وتعزيز التعاون الإقليمي.

ستعمل الصين مع دول آسيا الوسطى من أجل الدفاع بحزم عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، وتبني مفهوم الأمن المشترك والتعاوني والشامل والمستدام، واستكشاف طريق للأمن والتنمية يتناسب تماماً مع المصالح المشتركة لجميع البلدان، والعمل بصورة مشتركة على بناء منطقة سلام وثقة وتعاون في آسيا الوسطى، والمساهمة في تعزيز السلام الإقليمي، والاستقرار، والازدهار، والتنمية.

أولاً، تلتزم الصين بعلاقات حسن جوار مع بلدان آسيا الوسطى وتؤيد بقوة سيادتها واستقلالها وأمنها وسلامتها الإقليمية. ونرحب ببلدان المنطقة التي تعمل على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة والتصدي المشترك لتحديات الأمن والتنمية الإقليمية من خلال الحوار والتعاون. وتعارض الصين تدخل قوى خارجية في الشؤون الداخلية لبلدان آسيا

في منظمتنا. ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي مثال على ذلك، خاصة في ضوء إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في إطار مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا في كانون الثاني/يناير 2014.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة الخاصة لنتكلم من على المنبر اليوم، مخلصين لمبادئ دبلوماسيتنا البوليفارية للسلام، لنؤكد مجدداً مرة أخرى التزامنا الثابت ببلورة أمريكا اللاتينية والكاريبي كمنطقة سلام، تُحل فيها الخلافات من خلال الحوار أو الدبلوماسية أو التفاوض أو أي آليات أخرى متفق عليها بصورة متبادلة تعمل من أجل التسوية السلمية للنزاعات.

ولأسف، فإن العديد من المثل والوعود الواردة في ميثاق منظمتنا، التي تأسست قبل أكثر من 77 عاماً، ما زالت بعيدة المنال بالنسبة لشعوب الأمم المتحدة التي لا تزال تتوق إلى عالم أكثر سلماً وازدهاراً. لذلك، وفي سياق مناقشة اليوم بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال الذي يتزامن مع إعلان عام 2023 السنة الدولية للحوار كضمان للسلام - وهو الأمر الذي ينبغي أن يشجعنا على تعبئة الجهود لتعزيز السلام والثقة بين الدول على أساس الحوار السياسي والمفاوضات والتفاهم المتبادل والتعاون - فإننا نحث الأعضاء الذين يتمتعون بحس المسؤولية في المجتمع الدولي على وضع حد لمواصلة لجوئهم إلى الخطاب التحريضي والألعاب صفرية النتيجة؛ واتخاذ نهج عقابية ومثيرة للانقسام والمواجهة؛ واتخاذ إجراءات متهورة أو استفزازية أو أحادية الجانب أو قائمة على معايير مزدوجة؛ وتعميق الانقسامات وفرض رؤى وأجندات مشكوك فيها، مع مراعاة أن هذه النهج لا تخدم بأي حال من الأحوال غرض تحقيق سلام دائم أو منع نشوء نزاعات أو أزمات جديدة يمكن أن تعرض السلام والأمن والاستقرار العالمي للخطر.

لذلك نجدد التزامنا الراسخ بدعم ميثاق الأمم المتحدة، نصاً وروحاً على حد سواء، وبتيسير تدابير بناء الثقة التي تهيئ الظروف لإجراء حوار حقيقي بحسن نية يقوم على الاحترام المتبادل ويشمل التنوع بجميع أشكاله. ونحن واثقون بأن ذلك سيمكننا من العمل معاً في إطار

جهوده في إعداد عدد من العناصر، الواردة في الوثيقة A/77/859، لتوجيه مداولاتنا اليوم.

في السنوات الأخيرة، قدمت منطقة آسيا الوسطى أمثلة مهمة على الالتزام بالسلام، بدءاً بنفاذ معاهدة سيمي، التي جعلت المنطقة خالية من الأسلحة النووية، إلى إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، المكلف بتيسير التصدي للتهديدات القائمة والناشئة للاستقرار، وتعزيز الحوار والتعاون فيما بين حكومات بلدان المنطقة، إلى التوقيع مؤخراً على معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون من أجل تنمية آسيا الوسطى في القرن الحادي والعشرين، التي نأمل أن تدخل قريباً حيز النفاذ. وقد اتخذت خطوة جديدة إلى الأمام في العام الماضي عندما تم الاتفاق على إعلان منطقة آسيا الوسطى منطقة سلام وثقة وتعاون، وذلك في امتثال كامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ حسن الجوار، واستناداً إلى الإرادة السياسية لجميع الأطراف. وهذا يزيد من تعزيز أساس التكامل والتعايش السلمي وتطوير العلاقات المربحة للجميع فيما بين كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاه شعوبها، فضلاً عن توطيد التقدم المحرز بالفعل، في جملة أمور، في تعزيز اقتصاداتها وتحسين مستوى معيشتها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود بلدان آسيا الوسطى، لا في تعزيز الآليات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي وحسب - إدراكاً منها للصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية المستدامة - بل أيضاً في تشجيع المبادرات الرامية إلى تعميق الحوار والتكامل والتضامن والتعاون الإقليمي بغية التصدي، وبطريقة منسقة، للتحديات والتهديدات المشتركة، بما في ذلك في مجال البيئة، فضلاً عن تحديد الأولويات المشتركة وأطر العمل، لا سيما في إطار الاجتماعات الاستشارية التي تعقد دورياً بين قادة تلك المنطقة دون الإقليمية الاستراتيجية الهامة.

وتؤمن جمهورية فنزويلا البوليفارية إيماناً راسخاً بأن مناطق السلام يمكن أن تسهم إسهاماً قيماً في تعزيز السلام والثقة بين الدول الأعضاء

روسيا واستقرارها وسلامتها الإقليمية وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية وتوطيد مكانتها كأحد المراكز المؤثرة في السياسة العالمية.

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي هي الضامنة لأمن منطقة وسط آسيا. والقاعدة العسكرية للفرقة الروسية 201 في طاجيكستان، والقاعدة العسكرية الروسية المشتركة في كانط بقرغيزستان، هما أيضاً عنصران رئيسيان للاستقرار. أما بالنسبة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي نفسها، فإن الطلب الكبير على عملها يتبدى بانتظام من خلال اعتماد الجمعية العامة لقرارات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وآخرها القرار 13/77 الذي اتخذ في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ولطالما كانت الحالة في وسط آسيا، أولوية في جدول أعمال منظمة معاهدة الأمن الجماعي، لا سيما بسبب الحالة في أفغانستان، وما برحت الهياكل المتخصصة للمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وهي مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة واللجنة التنفيذية للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، تقدم دعماً قيماً للمنطقة. ونؤيد التوصل إلى حل سلمي للمسائل المتبقية بين أصدقائنا في وسط آسيا.

ولا تزال روسيا أيضاً شريكاً تجارياً رئيسياً لدول وسط آسيا، مع مستوى عالٍ من المشاركة في اقتصاداتها وكأحد المستهلكين الرئيسيين للسلع المنتجة في المنطقة. إن مشاركتنا في رابطة الدول المستقلة وعضوية روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية هي عوامل حفازة لتعميق العلاقات التجارية والاقتصادية. وتلعب ممرات النقل والخدمات اللوجستية التي تمر عبر روسيا، بما في ذلك ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للمنطقة. وإن غياب عائق التأشيرات، فضلاً عن وجود إطار قانوني متخصص وانتشار اللغة الروسية في المنطقة، يجعل سوق العمل الروسي جذاباً للغاية لمواطني وسط آسيا الذين يسافرون إلى الخارج للعمل. فعلى سبيل المثال، شكلت التحويلات المالية التي أرسلها العمال المهاجرون إلى أوزبكستان 11 في المائة

عملية أساسية نرى فيها بعضنا بعضاً على قدم المساواة، ونعترف فيها بالشواغل المشروعة للجميع، ونستوعب مختلف وجهات النظر والمواقف والشواغل، حتى نتمكن - دون ضغوط أو جزاءات - من التوصل إلى ما يلزم من توافق في الآراء والتزامات لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام لجميع شعوبنا.

وأخيراً، نود أن نختم بياننا بالإعراب عن أملنا في أن يؤدي إنشاء منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا، تركز على المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق، إلى تقريبنا من تحقيق ذلك الهدف النبيل المتمثل في السلام.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شكر زملاءنا

التركمان على مبادرتهم بعقد جلسة الجمعية العامة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. إن روسيا شريك قديم وموثوق به لدول وسط آسيا. وعلى مدى سنوات عديدة، دعمنا جيراننا في رغبتهم في اتباع طريق التنمية التدريجية. وأوضحنا ذلك من خلال دعمنا المستمر، في إطار الجمعية العامة، للقرارات المتعلقة بوسط آسيا ومشاركتنا في تقديمها، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تأييدنا للقرار 299/76 بشأن إنشاء منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا.

وتواصل روسيا ودول وسط آسيا تعزيز التعاون بصورة منهجية. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، استضافت أستانا أول قمة بين روسيا ووسط آسيا، وفي 14 نيسان/أبريل عُقد الاجتماع السادس لوزراء خارجية روسيا ودول وسط آسيا بنجاح في سمرقند بأوزبكستان. وحملت مشاركة قادة دول وسط آسيا في الاحتفال بيوم النصر الذي أقيم في موسكو في 9 أيار/مايو قيمة رمزية في التعبير عن قوة ونضج علاقاتنا مع دول المنطقة.

وبالنسبة لبلدنا، فإن الأهمية الجيوسياسية لوسط آسيا بوصفها منطقة مجاورة وجارة طيبة أهمية كبيرة للغاية. كما تتمثل تلك الحقيقة في مفهوم السياسة الخارجية الجديد لروسيا، الذي ينص على أن ضمان علاقات حسن جوار مستقرة وطويلة الأجل مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، بما فيها دول وسط آسيا، هو أهم شيء لأمن

والدولي في مجالات مثل العلم والتكنولوجيا والتعليم والبيئة والتجارة والنقل والثقافة.

وتتمتع أذربيجان بعلاقات ودية وتعاون بناء مع جميع بلدان وسط آسيا الخمسة. ولدينا مشاركة بناءة ووثيقة في العديد من المجالات، بما في ذلك النقل والخدمات اللوجستية والطاقة والزراعة والسياحة. تولي أذربيجان أهمية كبيرة لزيادة تعزيز تعاوننا، مع التركيز على زيادة الترابط والاتصالات.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن وفد بلدي مسرور بإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة ويتطلع إلى التصدي الشامل لتحدياتنا المشتركة معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 61 من جدول الأعمال.

تولى الرئاسة السيد والاس (جامايكا)، نائب الرئيس.

البند 13 من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع قرار (A/77/L.68)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل لعرض مشروع القرار A/77/L.68.

السيد كروفينيل بارينيو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): صباح الخير. يشرفني أن أكون هنا اليوم لأعرض مشروع القرار A/77/L.68، المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)".

وأود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على شراكتها وتقتهما، مما مكن الوفد البرازيلي من الوصول بهذا النص إلى خاتمة ناجحة. إن الشراكة

من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2022، بينما تجاوز الرقم المقابل في قيرغيزستان 26 في المائة.

وإزاء خلفية الجهود المتواصلة التي يبذلها بلدنا لإنشاء منطقة سلام وثقة وتعاون في وسط آسيا، يساورنا القلق إزاء رغبة بعض البلدان الغربية في تقويض استقرار المنطقة وأمنها وإضعاف تنميتها الاقتصادية، بما في ذلك من خلال التهديد بفرض جزاءات. ذلك لن يعود بالخير. ويتعلق هذا في المقام الأول بأولئك الذين يحاولون علناً فرض نظرتهم للعالم على الآخرين - وهي نظرة عالمية بعيدة كل البعد عن النظرة المحبة للسلام.

ونود أن نؤكد لشركائنا في وسط آسيا أننا نتطلع إلى التعاون وعلاقات حسن الجوار من أجل دولنا وشعوبنا.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن البند 61 الجديد من جدول الأعمال، المعنون "منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا". ونود أن نعرب عن بالغ تقديرنا لوفد تركمانستان، وكذلك لوفود أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، على هذه المبادرة بوصفها مثلاً ساطعاً على تعددية الأطراف والدبلوماسية التي تعزز النهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.

ويفخر بلدي، جمهورية أذربيجان، بالمشاركة في تقديم القرار 299/76 المعنون "منطقة السلام والثقة والتعاون في وسط آسيا"، الذي اتخذ في العام الماضي.

إن إعلان وسط آسيا منطقة سلام وثقة وتعاون لحظة تاريخية تسهم الآن إسهاماً كبيراً في تعزيز السلام والأمن الدوليين وفي تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

وتتطلع بلدان وسط آسيا بدور هام في ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وكذلك في تعزيز التعاون الإقليمي

تجاري متعدد الأطراف يتسم حقاً بالانفتاح والعدل والشمول والإنصاف؛ ويشدد على أهمية بناء التآزر بين العقد والعمليات الجارية الأخرى، مع الابتعاد عن مخاطر توسيع الولاية وازدواجية الجهود.

إن تقرير الأمين العام الذي يستند إليه مشروع القرار هذا (A/76/796) يؤكد من جديد حقيقة معروفة جيداً للجميع في هذه القاعة - وهي أن العمل اللاحق لتحسين مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في العالم ضروري وعاجل.

ومما يؤسف له أن أجزاء كثيرة من العالم شهدت منذ إعلان العقد، وخاصة في السنوات القليلة الماضية، بدء تدهور التقدم الذي تم إحرازه بشق الأنفس. وكما هو متوقع في التقرير، بحلول نهاية عام 2022، أدت الاضطرابات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا إلى معاناة ما يصل إلى 16,3 مليون طفل إضافي من الهزال ومواجهة ما يصل إلى 4,5 مليون طفل إضافي لتوقف النمو. وهذا الاتجاه ليس إيجابياً أبداً بالنسبة لأهدافنا الإنمائية، بل يثير القلق بشكل خاص عندما يشكل مثل هذه العواقب مدى الحياة.

والحكومة البرازيلية ملتزمة التزاماً كاملاً بإعادة التغذية إلى المسار الصحيح لأهدافنا المتفق عليها. ومنذ بداية العام، أعدنا إنشاء المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية من أجل جعل مجتمعنا المدني جزءاً من المداورات والتنفيذ لسياساتنا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشارك مشاركة كاملة في إطلاق استراتيجية البرازيل للقضاء على الجوع قريباً، والتي تهدف إلى إنشاء نموذج جديد لصنع السياسات يعترف بالجوع باعتباره الذروة الأكثر تطرفاً وانحرافاً لعدم المساواة المجتمعية، مثل التفاوتات في الدخل والفوارق الإقليمية والعرقية والاجتماعية والجنسانية.

غير أن التحدي لا يتوقف عند حدودنا. ونحن حريصون أيضاً على اتباع جدول أعمال مثمر وجوهري للأمن الغذائي والتغذية من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وسنواصل استخدام مساحات مثل "التحالف لأجل الوجبات المدرسية" لتبادل أفضل ممارساتنا وخبراتنا وقدراتنا في السياسات المتكاملة والمتعددة القطاعات التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ونحن ملتزمون بجعل الأمن الغذائي

الطويلة الأمد بين البرازيل وهاتين المنظمتين هي شهادة على عمق التزامنا بالنهوض بهدفي التنمية المستدامة 2 و 3. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن خالص تقديرنا لأكثر من 50 دولة عضواً شاركت في تقديم مشروع القرار هذا. والتأييد الإقليمي لمشروع القرار هو إعادة تأكيد لإيماننا العميق بأن تعددية الأطراف الشاملة هي الطريق الوحيد الذي يمكن أن يساعدنا على بلوغ تطلعاتنا إلى مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

وعلى الصعيد الشخصي، أعرب عن بالغ امتناني للسفير كوستا فيليو، ممثل البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، على سماحه لأصغر ممثل سنّاً للبلد بتيسير مشروع القرار هذا وعرضه. نقرن البرازيل أقوالها بالأفعال من حيث مشاركة الشباب.

يعود منشأ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي أعلن في 1 نيسان/أبريل 2016، إلى إيماننا المشترك بأن البلدان قادرة معاً على وضع طموح واتجاه جديدين في جدول أعمال التغذية العالمي، بما يتماشى مع حق كل إنسان في الغذاء الكافي. ويشمل برنامج العمل الجريء لعقد التغذية، الذي نؤكد من جديد التزامنا به في مشروع القرار هذا، ستة مجالات عمل تبرهن بوضوح على التعقيد والطموح على حد سواء في تقديم نظم غذائية صحية وكافية ومتنوعة للجميع - من قدرة إنتاج الأغذية على الصمود من جهة إلى استهلاكها المستدام من جانب المستهلكين النهائيين من جهة أخرى - وكثيراً ما يتم ذلك من خلال الطرق والتحديات والتفاوتات في التجارة الدولية.

يدعم مشروع القرار الذي نؤشك على اعتماده روح برنامج العمل للمجتمع بأسره والحكومة بأسرها. فهو لا يمثل استئناف متابعة الجمعية العامة لهذه العملية فحسب، بل يظهر أيضاً تنوع الآراء والمصالح والشواغل التي تساور الدول الأعضاء في هذا المجال. ويعترف بما تضفيه المنظومات الغذائية للشعوب الأصلية من قيمة إلى النظم الغذائية الصحية، ولكنه يشجع على المزيد من التعاون التكنولوجي لتعزيز القدرة على الصمود والإنتاجية؛ ويحث البلدان على جعل الأمن الغذائي والتغذية أولوية محلية عليا، ولكنه يشدد على الحاجة إلى نظام

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار
A/77/L.68؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.68 (القرار 285/77).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الذي يرغب في التكلم شرحاً للموقف بشأن القرار المعتمد للتو.

السيد هيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلّم شرحاً للموقف بشأن القرار 285/77، الذي اعتمد للتو في إطار البند 13 من جدول الأعمال.

بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن شكرنا للميسر. وقد سررنا بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار ونود أن نشرح عدة نقاط في النص.

تأسف الولايات المتحدة لأن القرار لا يذكر أهمية القضاء على فاقد الأغذية والهدر الغذائي بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي يهدف إلى الحد من الجوع وسوء التغذية، وتحسين الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، وحفز التنمية الاقتصادية، والتخفيف من تغير المناخ. فلن نتحقق العديد من أهداف عقد العمل من أجل التغذية من دون معالجة فاقد الأغذية والهدر الغذائي. وتعطي الولايات المتحدة الأولوية للحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي وتشجع الدول والجهات المعنية على الانضمام إلينا في الدعم النشط لتحالف "لا لهدر الغذاء"، الذي تم إطلاقه بالتزامن مع قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في عام 2021. وتعترف الولايات المتحدة بحق كل فرد في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء، على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتدرك الولايات المتحدة أن القرار 285/77، بما في ذلك إشاراته إلى الحق في الغذاء، لا يغير الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي. كما أنه لا يعني أنه يجب على الدول أن تنفذ التزاماتها بموجب

أولوية في رئاستنا للسوق الجنوبية المشتركة في عام 2023، ومجموعة العشرين في عام 2024، ومجموعة البريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا في عام 2025، على التوالي.

وكما هو معترف به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن تحدياتنا الإنمائية غير قابلة للتجزئة ومتكاملة، وبالتالي فإن سياساتنا للتصدي لها ستكون متكاملة أيضاً. وعلى نفس المنوال، يشكل الأمن الغذائي والتغذية جزءاً أساسياً من حياة الإنسان وتنميته، من اليوم الذي تبدأ فيه الحياة إلى اليوم الذي تنتهي فيه، وبالتالي يجب أن يكون أيضاً جزءاً أساسياً من عمل الأمم المتحدة. هذا هو وعدنا ونداؤنا أمام الدول الأعضاء اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار.

ولعلم الجمعية، فقد أغلق باب المشاركة الإلكترونية في تقديم مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.68، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدميه: إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أيرلندا، آيسلندا، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، رومانيا، زامبيا، سان مارينو، السنغال، سورينام، السويد، صربيا، غامبيا، الفلبين، فييت نام، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كوت ديفوار، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موزامبيق، موناكو، النرويج وهولندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.68 المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)".

التنظيمية والقانونية التي تدعم الابتكار. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، لا تشكل الصيغة الواردة في الفقرة 5 المتعلقة بنقل التكنولوجيا سابقة للوثائق المتفاوض عليها في المستقبل.

ونحيل الجمعية إلى بياننا الكامل، الذي سيُنشر على الموقع الشبكي لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وسيُنشر في موجز ممارسات الولايات المتحدة في القانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 13 من جدول الأعمال.

البند 18 من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

مشروع قرار (A/77/L.67)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لتعرض مشروع القرار A/77/L.67.

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني، بالنيابة عن وفد تركمانستان، أن أعرض مشروع القرار المعنون "اليوم العالمي للنقل المستدام"، الوارد في الوثيقة A/77/L.67.

بداية، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لجميع الوفود على مشاركتها المثمرة وإسهاماتها البناءة في المفاوضات التي أفضت إلى النص الموضوعي لمشروع القرار هذا. ونشير مع التقدير إلى التأييد الأقاليمي الواسع النطاق للوثيقة A/77/L.67. ويشرفني أن أعلن أن أكثر من 50 بلداً قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. خلال جميع مراحل عملية التفاوض بشأن النص، بذلنا كل جهد ممكن للحفاظ على مناخ بناء وتحقيق توافق واسع في الآراء.

إن النقل المستدام ضروري لمستقبل مستدام. وهو يلعب دوراً أساسياً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فالنقل يدفع عجلة التنمية، ويصل بين الناس، ويربط المجتمعات المحلية بالعالم، ويبنى الأسواق، ويسهل التجارة. وفي المقابل، فالنقل المستدام محرك

صكوك حقوق الإنسان التي ليست أطرافاً فيها. فالولايات المتحدة ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المشار إليها فيه ليست قابلة للتقاضي بشأنها أمام محاكم الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، وكما ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتعهد كل دولة طرف باتخاذ خطوات للإعمال الكامل التدريجي للحقوق المعترف بها في العهد. ونشير إلى أن لدى البلدان مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات التي قد تكون مناسبة لتعزيز ذلك الإعمال التدريجي. لذلك نعتقد أن القرار ينبغي ألا يحاول تحديد مضمون الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك المادة 11 منه، أو أن يوحي بأن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات محددة من الدول الأطراف لتحقيق الإعمال الكامل لتلك الحقوق تدريجياً.

ويساور الولايات المتحدة القلق أيضاً إزاء الأهمية غير المبررة التي أعطيت لإيكولوجيا الزراعة في القرار. ولا ينبغي النظر إلى التركيز على النهوض بمبادئ إيكولوجيا الزراعة على أنه أمر تفضيلي، أو أن يأتي على حساب الممارسات الزراعية المستدامة الأخرى لإنتاج الأغذية والألياف وغيرها من المنتجات الزراعية.

وتتأى الولايات المتحدة بنفسها عن الفقرة 5 من القرار، لأن الفقرة تشجع على نقل التكنولوجيا أو توزيع حقوق الملكية الفكرية - وهو ليس أمراً طوعياً ولا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقاداً راسخاً بأن الحماية القوية للملكية الفكرية وإنفاذها يوفران الحوافز الحاسمة الأهمية اللازمة لدفع الابتكار الذي سيعالج التحديات الصحية والبيئية والإنمائية اليوم وغداً.

وتقهم الولايات المتحدة أن الإشارات إلى نشر التكنولوجيا ونقلها أو الوصول إليها، فيما يتعلق بالقرار بشكل عام والفقرة 5 بشكل خاص، تتعلق بالنقل الطوعي للتكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وأن جميع الإشارات إلى الوصول إلى المعلومات أو المعرفة تتاح بإذن من صاحبها الشرعي. وتؤكد الولايات المتحدة على أهمية البيانات

للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم (القرار 294/76).

وتتمثل الأهداف الرئيسية للاجتماع في تعزيز النقل المستدام، وتعزيز التعاون الدولي بشأن جدول أعمال النقل، وتعزيز شراكات النقل المستدام، وتبادل أفضل الممارسات وإيجاد الحلول.

إن اليوم العالمي للنقل المستدام هو دعوة أساسية لنا لإحراز تقدم في تعزيز النقل والتنقل المستدامين. وهو فرصة لزيادة الوعي والدفع لتغيير السياسات وتشجيع الأفراد والمنظمات على اتخاذ إجراءات فورية. فلنعمل معاً لجعل ذلك اليوم حقيقة واقعة ولخلق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وآمل أن تدعم الدول الأعضاء مبادراتنا بالمشاركة في تقديم مشروع القرار A/77/L.67 والانضمام إلى الجهود العالمية الرامية إلى تهيئة مستقبل مستدام للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.67.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.67، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار A/77/L.67: أذربيجان، الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، باراغواي، باكستان، بربادوس، بلير، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سورينام، سيراليون، صربيا، الصين، غامبيا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هايتي وهندوراس.

للتنمية المستدامة، وهو أمر أساسي لتلبية مطالب الناس في حياتهم الشخصية والاقتصادية، مع احترام قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

تركز أنظمة النقل والتنقل المستدامة على الحد من التأثير البيئي للنقل مع تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وهي تنطوي على مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك استخدام وسائل النقل العام، والمشبي، وركوب الدراجات، والمركبات الكهربائية، وتطوير البنية التحتية منخفضة الكربون. سيكون اليوم العالمي للنقل المستدام فرصة لزيادة الوعي بفوائد النقل والتنقل المستدامين. وستكون فرصة لتعزيز وسائل النقل المنخفضة الانبعاثات، مثل ركوب الدراجات والمشبي والنقل العام، واستخدام أنواع الوقود البديلة والمركبات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، وتعزيز الترابط على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستكون أيضاً فرصة لعرض التقدم الذي تم إحرازه في مجال النقل المستدام وتشجيع المزيد من العمل.

وتبين الدروس المستفادة من التدابير الفورية والقصيرة الأجل التي اتخذتها الحكومات أن قطاع النقل لم يكن مستعداً للعمل في الظروف التي نتجت عن الجائحة. أدت هذه التدابير إلى اضطرابات في سلاسل اللوجستيات في جميع أنحاء العالم، مما كان له أثر كبير على إيصال السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والإمدادات الطبية والوقود، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان الضعيفة اقتصادياً التي كثيراً ما تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات لتغطية احتياجاتها الأساسية. ويمكن أن يؤدي إعلان اليوم العالمي للنقل المستدام دوراً هاماً في تذكير المجتمع الدولي بالدروس المستفادة والتحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا.

يطلب منطوق مشروع القرار إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية، اجتماعاً رفيع المستوى في نيويورك لتعزيز التعاون في مجال النقل المستدام. وسيُعقد هذا الاجتماع لدعم تنفيذ خطة عام 2030، واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة، والإعلان السياسي

إن مشروع القرار اعتراف طال انتظاره بالدور الحاسم للرعاية الصحية الأولية المجتمعية في تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وهو يدعو إلى تعزيز نهج تشاركي وجامع من خلال توفير رعاية صحية أولية شاملة وميسرة الوصول وميسورة التكلفة تشترك المجتمعات المحلية، ولا سيما تلك الموجودة في المناطق المحرومة من الخدمات والسكان الذين يصعب الوصول إليهم من حيث تصميم البرامج الصحية وتنفيذها ورصدها. ومن الضروري اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره لمعالجة النفاذ الشامل بطريقة كلية. ونظراً لتجربة بلدنا الناجحة في تنفيذ الرعاية الصحية الأولية المجتمعية، تؤمن بنغلاديش إيماناً راسخاً بأن هذا النهج يمكن أن يحسّن النتائج الصحية، ويقلل من أوجه الإجحاف في مجال الصحة، ويعزز النظم الصحية، لا سيما في البيئات المنخفضة الموارد.

لدى بنغلاديش نظام صحي تعددي يؤدي فيه مقدمو الخدمات من القطاعين العام والخاص أدواراً مهمة. ونحن ملتزمون، تماشياً مع إعلان ألما - آتا الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، بضمان الصحة للجميع وتزويد جميع المواطنين بالحقوق في الحصول على رعاية صحية جيدة دون مواجهة صعوبات مالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغطية الصحية الشاملة. وبدأت حكومة بنغلاديش، كجزء من نظامها الحالي للرعاية الصحية الأولية، في إنشاء عيادات مجتمعية في المناطق الريفية - واحدة لكل 000 6 من السكان - كجزء من مبادرة الشريحة حسنة للعيادات المجتمعية التي تعد مثلاً فريداً للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد تمكنت حكومة بنغلاديش من إنشاء أكثر من 14 000 عيادة مجتمعية في جميع أنحاء البلد، بعد أن بذلت جهوداً مكثفة في هذا الصدد منذ عام 2010. وقد أصبحت العيادات المجتمعية الآن الاستراتيجية الرئيسية للحكومة لتحقيق الرعاية الصحية الشاملة. وقد قامت بلدان أخرى كثيرة في العالم بتعزيز وتأسيس الخدمات الصحية المجتمعية.

يمكن لخدمات الرعاية الصحية المجتمعية القائمة على العيادات أن تحد من الفقر - بموجب الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/77/L.67، المعنون "اليوم العالمي للنقل المستدام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/77/L.67؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.67 (القرار 286/77).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 18 من جدول الأعمال.

البند 22 من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

مشروع قرار (A/77/L.69)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/77/L.69.

السيد مغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/77/L.69 بالنيابة عن بنغلاديش والمشاركين في تقديمه البالغ عددهم 62 مشاركاً، والمعنون "الرعاية الصحية الأولية المجتمعية: نهج تشاركي وشامل للتغطية الصحية الشاملة"، وهو أول مشروع قرار للأمم المتحدة على الإطلاق بشأن نموذج العيادات المجتمعية.

ويسرني غاية السرور أن أشكر جميع الوفود على إسهاماتها القيّمة ودعمها في وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار لاعتماده اليوم. ونتوجه بشكر خاص إلى جميع الخبراء على جهودهم الدؤوبة ومرونتهم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار التاريخي هذا. كما نشكر منظمة الصحة العالمية على دعمها وإسهامها في جهودنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بالشكر أيضاً إلى الدول الأعضاء الـ 62 التي شاركت في تقديم مشروع القرار حتى الآن، ونأمل مخلصين أن ينضم المزيد من الدول إلى مقدميه قبل اعتماده الوشيك. ومن الأهمية بمكان أن تتقل الجمعية العامة رسالة دعم عالمية قوية لجهودنا الجماعية بشأن الرعاية الصحية الأولية المجتمعية وأهميتها القصوى في تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

طريق لتعزيز الرعاية الصحية الأولية والنهوض بالتغطية الصحية الشاملة على الصعيد العالمي. فيمكننا، من خلال العمل معاً، ضمان حصول جميع الأفراد والمجتمعات على خدمات صحية جيدة تستجيب لاحتياجاتهم وأولوياتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.69.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.69، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار A/77/L.69: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، تركمانستان، تشاد، توغو، توفالو، جامايكا، جزر البهاما، جزر القمر، سري لانكا، سنغافورة، سورينام، غامبيا، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، كابو فيردى، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كيريباس، لبنان، ليسوتو، ملاوي، ملديف، موزامبيق، ناورو، هندوراس واليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.69، المعنون "الرعاية الصحية الأولية المجتمعية: نهج تشاركي وشامل للتغطية الصحية الشاملة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/77/L.69؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.69 (القرار 287/77).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في أخذها تعليلاً للتصويت بشأن القرار المعتمد للنو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الشندويلي (مصر): يتقدم وفد جمهورية مصر العربية بالتهنئة لوفد جمهورية بنغلاديش الشعبية على اتخاذ القرار 287/77

- من خلال زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة للسكان المحرومين، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في فقر. وعندما يحصل الناس على الرعاية الوقائية والعلاج المبكر وإدارة الأمراض المزمنة، فمن المرجح أن يظلوا بصحة جيدة وأن يمنعوا الأزمات الصحية المكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لخدمات الرعاية الصحية المجتمعية أن تخلق فرص عمل وتحفز الاقتصادات المحلية، مما يمكن أن يساعد في الحد من الفقر عن طريق زيادة الدخل وتحسين الاستقرار المالي العام. ومن خلال العمل في شراكة مع المنظمات المجتمعية والقادة المحليين، يمكن لخدمات الرعاية الصحية المجتمعية تمكين المجتمعات والمساعدة في بناء مجتمعات قوية وصحية ومنصفة للجميع. ويمكن لخدمات الرعاية الصحية المجتمعية أن تساعد بشكل مباشر في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة - بشأن الصحة الجيدة والرفاه - وغاياته من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية في المجتمع والحد من عبء المرض. كما أنها تلعب دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وهي الأهداف 2 و 4 و 5 و 6 و 8 و 10.

إن مشروع القرار المعروض أمامنا يهيب بالدول الأعضاء تخصيص موارد كافية، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية وإقامة جسور التفاعل مع الأولويات الإنمائية الأخرى من أجل تقديم الدعم في تعزيز الرعاية الصحية الأولية المجتمعية، واستكشاف نهج مبتكرة في بلد كل منها. كما يدعو المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية والجهات المانحة إلى توفير الموارد المناسبة، لا سيما للبلدان النامية، من أجل تعزيز الخدمات الصحية المجتمعية في سبيل التنفيذ التام لأهداف التنمية المستدامة.

ومن شأن اعتماد مشروع قرار اليوم، بشأن الرعاية الصحية الأولية المجتمعية، أن يكون لحظة فاصلة في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وبشكل تنفيذ حصول الجميع على الخدمات الصحية تحدياً عالمياً يحتاج إلى تضامن عالمي وجهد جماعي.

وأود أن أختتم ببيانى بدعوة الجمعية إلى اعتماد مشروع القرار A/77/L.69 بولاية قوية، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة خريطة

وجهوده الجديرة بالثناء التي بذلها في عملية التفاوض التي أدت إلى اتخاذ القرار 287/77 ونعلق أهمية كبيرة على تقانيه وجهوده في إبراز أهمية التغطية الصحية الشاملة.

وتمشياً مع المبادئ ذات الصلة الواردة في دستور جمهورية إيران الإسلامية، وبعد تنفيذ البرامج الوطنية، أحرز تقدم ملحوظ في تعزيز إمكانية حصول سكاننا على الرعاية الطبية والتغطية الصحية. وسنواصل بذل جهودنا لتعزيز التدابير المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة الرامية إلى تعزيز صحة الناس ورفاههم.

وعلى الرغم من التدابير الهائلة التي اتخذناها على الصعيد الوطني في معالجة التغطية الصحية الشاملة والسياسات الصحية، فإن إصدار التدابير القسرية الانفرادية وتطبيقها ضد بلدي ما زالاً يعوقان جهودنا في ذلك المجال. وهذه الأعمال غير المشروعة، التي تشكل انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تعوق تحقيق السكان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً كاملاً وتؤثر سلباً على التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة، فضلاً عن الرفاه والحصول على الأدوية. وغني عن القول إن التدابير القسرية الانفرادية تضعف أيضاً من تخصيص الموارد وتقوض قدرة الدول على تنفيذ البرامج والالتزامات المتعلقة بالصحة. وفي ضوء ذلك، نشدد على أن الدول يجب أن تكفّ وتمتنع عن إصدار وتطبيق تدابير قسرية انفرادية بغية ضمان تمتع جميع الناس تمتعاً كاملاً بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه.

واتساقاً مع القرار 287/77، نود أن نكرر التأكيد على أن تحقيق أهداف القرار، بما في ذلك تمويل الصحة، يتطلب تضامناً عالمياً وجهوداً جماعية من خلال التصدي للعوائق التي تواجهها البلدان النامية في ذلك المجال وتعزيز التعاون الدولي الحقيقي بين الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية اعتماد تدابير ملموسة على الصعيد الدولي لضمان تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية عند الطلب، وعلى أساس احتياجات وأولويات الدول الطالبة.

المعنون "الرعاية الصحية الأولية المجتمعية: نهج تشاركي وشامل للتغطية الصحية الشاملة"، ويشكره على تيسير المشاورات بشأنه.

يعتبر وفد مصر أن طرح هذا القرار يعكس تجربة تنموية ناجحة نفذتها بنغلاديش في إطار السعي لتعزيز أوجه الرعاية الصحية، وينظر للقرار باعتباره نصاً محفزاً لكافة الدول الأعضاء على مواصلة تطوير برامجها الوطنية الرامية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والوصول للهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة. ويعكس اتخاذ هذا القرار الحاجة المتزايدة لزيادة أوجه الدعم المقدم للدول النامية، لدفع جهودها في تطوير كفاءة النظم الصحية وفقاً لأولوياتها واتساقاً مع مبدأ الملكية الوطنية، وهو الأمر الذي يتطلع وفد مصر لمواصلة دفعه في المشاورات الحكومية المقبلة بشأن الإعلان السياسي للتغطية الصحية الشاملة المقرر اعتماده في أيلول/سبتمبر 2023 .

وفيما يتعلق بالقرار محل النظر، يود وفد مصر تفسير موقفه من الفقرة الديباجية رقم 16، والتي تم اقتراحها من جانب بعض الوفود خلال المشاورات بالرغم مما أوضحه عدد كبير من الوفود الأخرى من عدم ملائمة طرحها في قرار معني بالأساس بتسليط الضوء على تجربة تنموية وطنية وليس نصاً معنياً بتطوير النظم الصحية أو بتوفير الرعاية الصحية بصفة عامة .

فمع التزام مصر بتوفير أعلى مستوى من الرعاية الصحية للجميع واستمرارها في العمل على رفع كفاءة النظم الصحية المصرية وفقاً لرؤية "مصر 2030" واستمراراً للمبادرة الرئاسية "100 مليون صحة"، يرى وفد مصر أنه لم يكن من الملائم اقتصار الفقرة على مجال صحي واحد دون غيره، خاصة وأن القرار محل النظر تم طرحه تحت بند "القضاء على الفقر والقضايا التنموية الأخرى". وبناءً على ذلك، يؤكد وفد مصر أن تفسيره لما ورد بالفقرة الديباجية رقم 16 يأتي استناداً لبرنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ووفقاً لما تنص عليه القوانين والتشريعات الوطنية المصرية وبما يتسق مع القيم الدينية والثقافية للمجتمع.

السيد عارف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا لوفد بنغلاديش على عمله الشاق

الصحية، مما يدل على هشاشة ومحدودية تلك الأنظمة عندما يتعلق الأمر بضرورة الأمن الصحي الشامل.

ومما لا شك فيه أن النص الذي اعتمدها للتو، بالإضافة إلى كونه إسهاماً هاماً في مختلف البيانات السياسية التي أدلت بها الدول الأعضاء في الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن قضايا الصحة والتنمية، سيكون أساساً لاستجابة واضحة لمكافحة أوجه عدم المساواة الموجودة في ميدان الصحة، سواء داخل فرادى البلدان أو من بلد إلى آخر. وسيكون أيضاً بمثابة وسيلة للالتزام السياسي باعتماد خطط عمل ووضع استراتيجيات ناجحة متعددة الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولهذه الأسباب الطموحة للتصدي بفعالية للتحديات التي نواجهها في مجال الإصحاح المشترك، يؤيد وفد بلدي العملية ويرحب بتوافق الآراء الذي أدى إلى اعتماده.

ومع ذلك، لم تشارك السنغال في تقديم النص بسبب إدراج الفقرة السادسة عشرة من الديباجة، التي نعتبرها غامضة جداً وتتعارض مع موقفنا الثابت، خاصة فيما يتعلق بمصطلح "الحقوق الجنسية" الذي يود وفد بلدي أن يعترض عليه. ونحتفظ بالحق في تفسير تلك الفقرة وفقاً للقوانين والقيم الثقافية والدينية لبلدي.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشيد ببنغلاديش على تيسيرها لعملية المفاوضات. وقد انضمت روسيا إلى توافق الآراء بشأن القرار 287/77.

إن في الفقرة السادسة عشرة من الديباجة إشارة إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المعني ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهذا يمثل مشكلة بالنسبة لوفدنا. وعملاً بالفقرة 4 من القرار 234/65، لا تخضع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن البرنامج المذكور أعلاه لتكرار المفاوضات. كما نشاطر إيران رأيها بشأن الأثر السلبي للتدابير الانفرادية. وبصفة عامة، نعرب عن امتناننا للمبادرة المفيدة لهذا القرار.

تتضمن الرعاية الصحية الأولية رعاية شاملة لصحة الإنسان طوال عمر الفرد. وهي تتراوح من تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض

وتبرز جمهورية إيران الإسلامية أن أحكام القرار وتنفيذه يخضعان لقوانيننا وأنظمتنا وأولوياتنا الوطنية، فضلاً عن خصوصياتنا وسياقاتنا الثقافية والدينية والاجتماعية.

السيدة موريس غاريدو (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): إن غواتيمالا ملتزمة بخدمات الرعاية الصحية الأولية المجتمعية بوصفها نهجاً تشاركياً وشاملاً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومع ذلك، تتأى غواتيمالا بنفسها عن الفقرة السادسة عشرة من ديباجة القرار 287/77، مع مراعاة أن الصياغة الواردة فيه تتعارض مع تشريعاتنا الوطنية وسياستنا العامة بشأن حماية الحياة وإضفاء الطابع المؤسسي على الأسرة.

تعزز غواتيمالا حقوق الإنسان لجميع الأشخاص وتدافع عنها وتحميها، دون تمييز، في إطار ضمان الطابع التقليدي لقوانينها. لذلك يعرب بلدي عن تحفظاته بشأن تطبيق المعايير والشروط والأحكام التي تتعارض صراحة أو ضمناً مع الدستور السياسي لجمهورية غواتيمالا ونظامها القانوني الداخلي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المسائل المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية. كما نحتفظ بالحق في تفسير مصطلح "الحقوق الإنجابية" الذي هو بالنسبة لدولة غواتيمالا لا يشمل الإجهاض.

لا يوجد توافق دولي في الآراء بشأن تفسير الحقوق الإنجابية، وتتعلق التشريعات الوطنية في غواتيمالا بسياسات الصحة الجنسية والإنجابية لا غير - وليس بالحقوق الإنجابية التي يمكن تفسيرها على أنها الحق في الإجهاض أو ممارسات الإجهاض، الأمر الذي يتعارض مع التشريعات الوطنية لبلدي.

السيد غويي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أولاً أن يشكر وفد بنغلاديش على عمله الممتاز في تيسير المفاوضات بشأن القرار 287/77، وهو قرار هام.

لقد اتخذته الجمعية العامة في وقت حاسم. وبعد أن طوى العالم صفحة جائحة مرض فيروس كورونا بشق الأنفس، فإنه لا يزال يواجه العديد من آثاره اللاحقة، التي تركت آثاراً لا تحصى على أنظمتنا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند 22 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 69 من جدول الأعمال (تابع)

(د) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

مشروع قرار (A/77/L.66)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند الفرعي (د) من البند 69 من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها"، للبت في مشروع قرار صدر بوصفه A/77/L.66.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.66. وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.66، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشيكيا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر مارشال، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، صربيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.66، المعنون "استمرار الآثار التي خلفتها كارثة

إلى العلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطفة. وكما أشير في القرار، ما برح مفهوم الرعاية الصحية الأولية يتأثر تأثيراً شديداً بتجربة تطوير نظم الرعاية الصحية في البلدان الاشتراكية.

والقرار الذي اتخذ اليوم سيعطي أيضاً زخماً للجهود التي تبذلها روسيا على الصعيد الوطني. إننا نقوم، منذ عام 2019، بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في مشروع اتحادي لتطوير نظام الرعاية الصحية الأولية لدينا، والذي يسعى إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية لسكان المناطق النائية وذات الكثافة السكانية المنخفضة، وتطوير خدمات النقل الجوي الطبي، وتشكيل نظام لحماية حقوق المرضى، وتحسين وصول المواطنين إلى العيادات الشاملة وأقسام العيادات الشاملة، وإدخال معايير وقواعد لنموذج جديد لتنظيم تقديم الخدمات الصحية رعاية. ونعمل على تحسين تغطية الفحوصات الوقائية والفحوصات الطبية الأخرى.

واعتباراً من نهاية عام 2022، وتنفيذاً لهذا المشروع الفيدرالي، تم إجراء 6,5 مليون زيارة إلى وحدات المسعفين الجديدة أو المحدثة ووحدات المسعفين والتوليد والعيادات الخارجية. وقامت فرق طبية متنقلة بـ 300 000 زيارة تخدم نحو 9 ملايين شخص. وسيكون لاعتماد هذا القرار أثر إيجابي على ضمان التغطية الشاملة للرعاية الصحية، وسيساعد أيضاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالصحة، والقضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والحصول على المياه، والصرف الصحي، والعمالة، والنمو الاقتصادي.

السيدة بيكارديو أوربينا (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى بنغلاديش على تقديم هذا القرار لتعزيز وضمان الحصول على التغطية الصحية الشاملة، وهو حق تعترف به حكومتنا وتوفره لجميع سكان نيكاراغوا.

وفيما يتعلق بالفقرات التي تشير إلى حصول الجميع على الحقوق الجنسية والإنجابية، نشير إلى أن التشريعات الوطنية لكل بلد تحكم تلك المفاهيم وتفسرها.

”وتتطلب إدارة هذه الكوارث وعواقبها تعاوناً وحواراً إقليميين. ويسرني أن أرى التأييد الواسع النطاق للقرار ومشاركته عبر الأقاليم. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة العمل معاً بشأن القضايا المتعلقة بالأمان النووي والشؤون الإنسانية“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند 22 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 12/50.

تشيرنوبيل“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/77/L.66؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.66 (القرار 288/77).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببعض الملاحظات الختامية نيابة عن رئيس الجمعية العامة.

”إن هذا القرار، الذي بادرت به بيلاروس في الماضي وأوكرانيا خلال هذه الجلسة، يمس قضايا هامة تتعلق بالسلامة النووية ويزكرنا بالكارثة البيئية والبشرية التي يمكن أن تحدث عندما تكون المفاعلات النووية غير آمنة.“